تكامل معلومات الفحص التحليلي، معلومات الفحص الأخرى، ومعرفة المراجع في التقرير عن القوائم المالية الفترية:

تحليل نظري وتجربة ميدانية

د. مدثر طه أبو الخير
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

تكـــامل معلومات الفحص التحليلي، معلومات الفحص الأخرى، ومعرفة المراجع في التقرير عن القوائم المالية الفترية: تحليل نظري وتجربة ميدانية

المقدمة:

تزايد اهتمام الباحثون في الآونة الأخيرة بدراسة حكم المراجع في مهام تنفيذ إجراءات الفحص التحليلي. كما اهتموا أيضا بدراسة العمليات الذهنية التي يمارسها المراجع قبل إصدار حكمـــه. ويـــرجع ذلك إلى الضغوط التي تمارس على المراجعة لرفع كفاية وفاعلية إجراءات المراجعة وفي نفس الوقت تخفيض تكاليف عملية المراجعة ومن ثم تخفيض الأتعاب. وقد كان الهـــدف الأساسي لدراسات هؤلاء الباحثون محاولة الإجابة على سؤال محدد هو: إلى أي مدي تكون تلك الإجراءات كافية وفعالة في تأدية أغراض الفحص سواء كان ذلك الفحص في إطار الـــتقرير عن القوائم المالية السنوية أو في إطار فحص القوائم المالية الفترية؟ السبب الأساسي فـــي كـــثافة بحوث المراجعة في هذا الموضوع هو أن تطبيق إجراءات الفحص التحليلي يمر بمـــراحل مـــتعددة تلعـــب فـــيها العمليات الذهنية وقدرات المراجعين المعرفية Cognitive process ومعرفـــتهم الســـابقة الدور الأساسي في عمليات الإدراك والحكم واتخاذ القرار ولا تنتهي تلك العمليات إلى دليل موضوعي مباشر عن صحة رصيد معين.

إن اســـتخدام المراجعين لإجراءات الفحص التحليلي في عملية مراجعة القوائم المالية السنوية يدعمه إجراءات المراجعة العادية للأرصدة والعمليات وبالتالي يعوض ذلك نقص الأدلة المادية التي يتوصل إليها المراجع من تطبيقه للإجراءات التحليلية. وتنحصر مشكلة الحكم في أثـــر نـــتائج الفحـــص التحليلي على مدي وتوقيت وطبيعة إجراءات المراجعة الأساسية. أما استخدام إجراءات الفحص التحليلي في إطار فحص القوائم المالية الفترية لا يكمله سوى أساليب والاستفســـار وتقصـــي الأسباب التي يجريها المراجع للحصول على معلومات معينة أو لتأكيد فـــروض معيـــنة عـــن سبب أو أسباب التقلبات الغير عادية في الأرقام أو النسب المالية قبل الوصول إلى رأي محدد. وبناءا عليه فإن مخاطر اختلاف القدرات الذهنية للمراجعين تزداد في عملـــيات الفحص عنها في عمليات المراجعة. هذه النقطة لم تلقى عناية بحثية كافية من باحثي المراجعة.

مشكلة البحث

تأسيســـا على نقاط اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة، فإن تكوين رأي المراجع عـــن القوائـــم المالـــية الفترية سوف يعتمد على حجم أقل من الإثبات المباشر لعناصر القوائم المالـــية. في ضوء ذلك فإن هذه العملية تعتمد على حكم المراجع بدرجة كبيرة وخصوصا في توقـــع القيم والنسب المالية وتبرير تقلبات القيمة التي قد تنتج عنها، ودمج المعلومات الأخرى بنـــتائج المـــراجعة التحليلية قبل إصدار رأي محدود عن القوائم المالية الفترية. وقد تعاملت الدراســـات الســـابقة مع هذه المراحل بصورة شبه منعزلة بحيث تناولت كل دراسة مرحلة أو اثنيـــن علـــى الأكثر من هذه المراحل ولم تقدم نماذج متكاملة توصف عمليات الحكم وتكوين الرأي في إطار متكامل يدمج معلومات الفحص التحليلي ومعلومات الفحص الأخرى والمعرفة السابقة للمراجع.

بناءا على ما تقدم تتلخص مشكلة البحث في النقاط الآتية:

١- اعتماد عملية تكوين رأي عن القوائم المالية الفترية في مجملها على إجراءات الفحص التحليلي التي تعتمد بدورها على حكم المراجع في كل مراحل التطبيق بدرجة كبيرة.
٢- عدم وجود دراسات تتعامل مع مشكلة حكم المراجع في مراحل الفحص التحليلي المختلفة ودمجها مع معلومات الاستقصاء والاستفسار التي يجريها المراجع بعد ذلك بصورة شاملة تكشف عن نقاط الاختلاف في مراحل تكوين الرأي.
٣- عدم وجود نماذج وصفية نابعة من الممارسة الفعلية للفحص المحدود على الرغم من أن المراجعين يمارسون هذا النوع من الفحص قبل إصدار المعايير المهنية بشأنه وقبل أن يلتفت إليه باحثوا المراجعة.

أهداف البحث

في ضوء ما تقدم فإن الهدف الأساسي لهذا البحث ينحصر في وضع إطار نظري لفحص القوائم المالية وتقديم نموذج وصفي متكامل لاستخدام إجراءات الفحص التحليلي وإجراءات الفحص الأخرى في تكوين رأي عن القوائم المالية الفترية. التحليل النظري يعتمد على التوصيات المهنية والدراسات السابقة أما النموذج فيعتمد على تجربة ميدانية وأسلوب إحصائي يعبر عن مراحل متعاقبة من الإدراك للمعلومات والحكم واتخاذ القرار. ويستخدم الباحث في تصوير ترابط المراحل نموذج العلاقات الهيكلية Structural Equations. ويلائم هذا الأسلوب هدف البحث لما له من قدرة على ربط المتغيرات المشاهدة والضمنية عبر مراحل مختلفة في هيكل صنع القرار وإصدار الحكم.
إلى جانب الهدف الأساسي للبحث فإن هناك بعض الأهداف الفرعية التي تتحقق بصورة جانبية لبناء النموذج. من هذه الأهداف ما يلي:
١- عرض وتحليل التوصيات المهنية لاستخدام إجراءات الفحص التحليلي في عمليات المراجعة والفحص.
٢- عرض وتحليل الدراسات السابقة ونتائج تلك الدراسات في مجال تطبيق إجراءات الفحص التحليلي مع التركيز على العوامل السيكولوجية في تلك الدراسات.
٣- عرض وتحليل التوصيات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بشأن معيار الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية والتقرير عنها.
٤- تقييم التجربة المصرية بشأن القوائم المالية الفترية والتقرير عنها.
٥- تقديم إطار نظري يفسر طبيعة الفحص المحدود ودور المعلومات ومعرفة المراجع فيه.
٦- إجراء تجربة ميدانية على عينة من المراجعين المصريين للتعرف على تصوراتهم لإتمام مهام الفحص المحدود.

منهج البحث

يبدأ البحث بالدراسة التحليلية التي تقوم على تحليل الإصدارات المهنية والدراسات السابقة المرتبطة بالتقرير عن القوائم المالية الفترية. والهدف من الدراسة التحليلية هنا الوقوف على عوامل تكوين الرأي وتعيين تلك المناطق التي تحتاج لممارسة حكم المراجع ومن ثم تكون

مصـــدرا للاختلاف فيما بين المراجعين. أما في الدراسة الميدانية التي تقدم في هذا البحث فإن الـــنموذج البحثي المقدم فيها هو نموذج وصفي. والسبب الرئيسي هنا أن النموذج الذي تنتهي إلـــيه الدراسة الميدانية لا يعتمد على أي توقعات مسبقة حول الوزن النسبي لمعلومات الفحص في عملية تكوين الرأي وإنما يتوقف ذلك الوزن على النتائج الإحصائية التي تنتج عن الأسلوب المستخدم. والنموذج الناتج عن الدراسة الميدانية يمثل في النهاية آراء المراجعين.

أهمية البحث

تتلخص أهمية البحث فيما يقدمه من نتائج تكون مفيدة على المستوى العلمي والعملي. فعلى المستوى العلمي فإنه يسهم في تصوير عملية تكوين الرأي على القوائم المالية الفترية في إطار متكامل يعتمد على نتائج تطبيق إجراءات الفحص التحليلي والمعلومات التي يحصل عليها المـــراجع مـــن مصادر أخرى مستخدما أسلوب إحصائي متقدم نسبيا. هذا الأسلوب متي ثبتت فاعليـــته فإنـــه يمكـــن استخدامه في كثير من مشاكل البحث العلمي للمحاسبة والمراجعة التي تنطوي على عمليات مرحلية مترابطة. كما يضاف هذا البحث إلى قائمة بحوث القياس الوصفي للمتغيرات السيكولوجية كالإدراك والحكم واتخاذ القرار التي تندرج تحت ما يسمى ب Human Information Processing.

أمـــا علـــى المســـتوي العملي فإن الدراسة تهتم بالتعرف مدي استخدام المراجعين لإجراءات الفحص التحليلي ومعلومات الفحص الأخرى ومعرفة المراجع في تنفيذ مهام الفحص المحدود. وفي سياق مهام الفحص المحدود يعرض الباحث تحليلا للتجربة الأمريكية والتجربة المصرية في وضع معيار لهذا الفحص. كما يقدم البحث تجربة ميدانية على عينة من الممارسين للمهنة مـــن مســـتويات مخـــتلفة للممارسة للتعرف على نمط تشغيل المعلومات وإصدار الأحكام لدي المراجعين المصريين.

تنظيم البحث

كما أشرنا، فإن البحث عبارة عن دراسة نظرية وميدانية. تعتمد الدراسة الميدانية على المـــنهج التحليلي أما الدراسة الميدانية فإنها تقدم نموذجا وصفيا لموضوع البحث. وبناءا عليه فإن تنظيم البحث يأتي على النحو التالي:

الدراسة النظرية وتتضمن:

- عرض وتحليل التوصيات المهنية لإجراءات الفحص التحليلي.
- الدراسات السابقة المرتبطة بمراحل تطبيق الإجراءات التحليلية.
- عـــرض وتحليل التجربة الأمريكية والمصرية وما يرتبط بها من دراسات بخصوص فحص القوائم الفترية (ربع السنوية).
- الإطار النظري للدراسة الميدانية وفروض البحث.
- التجربة الميدانية:

الدراسة النظرية

تنطوي الدراسة النظرية للبحث على ثلاثة أجزاء أساسية. الجزء الأول يتناول تحليل توصية معيار الإجراءات التحليلية الصادرة عن مجمع المحاسبيين القانونيين الأمريكي AICPA. الجزء الثاني يتناول عرض وتحليل نتائج دراسات الإجراءات التحليلية التي تزايدت بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة. الجزء الثالث يعرض تحليلا لفحص القوائم الفترية من خلال عرض التجربة الأمريكية وكذلك التجربة المصرية بشأن الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية. أما الجزء الأخير فإنه يقدم إطارا نظريا للدراسة الميدانية المقدمة في هذا البحث.

١- إجراءات المراجعة التحليلية

١-١ التوصية رقم (٥٦) من توصيات المعايير الأمريكية

أصدرت لجنة معايير المراجعة التوصية بمعيار الإجراءات التحليلية رقم (٢٣) في أكتوبر ١٩٧٨ وألغتها بتوصية أخري رقم (٥٦) في ابريل ١٩٨٨ (SAS). وعلى الرغم من أن المعيار يؤكد على أن الإجراءات التحليلية جزء من عملية مراجعة القوائم السنوية بعد أن كان استخدامها اختياريا في توصية المعيار السابقة إلا أن توصية معيار الفحص التحليلي رقم (٥٦) قد اعتبرت الإجراءات التحليلية جزء مهم وأساسي من عملية المراجعة. كما أوضحت التوصية أن هذه الإجراءات تتضمن تقييما للمعلومات المالية التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العلاقات القائمة بين البيانات المالية وغير المالية.

ولقد ركزت التوصية على دور حكم المراجع في مراحل الفحص التحليلي المختلفة ومنها تحديد العلاقات المالية ونوع البيانات اللازمة وتقييم نتائج الفحص. كما حددت التوصية إطارا لاستخدام المراجعة التحليلية في الاختبارات النهائية (الفحص في حالة القوائم الفترية) ينطوي هذا الإطار على مجموعة من العوامل نعرضها فيما يلي.

١- مقبولية العلاقة وقدرتها على التنبؤ. أي علاقة تقوم عليها الإجراءات التحليلية لابد وأن تكون مقبولة ولها مبرراتها وأن يكون هناك ارتباط حقيقي في العلاقات المالية. فكلما كان الارتباط حقيقي ومقبول كلما نتج عنه درجة عالية من القدرة التنبؤية ساعدت على صياغة توقعات دقيقة عن القيم الفعلية وتكون الانحرافات فيما بينهما أقل ما يمكن.

٢- إتاحة البيانات ودقتها. قد يجد المراجع صعوبة في الحصول على البيانات اللازمة بالقدر والدقة المطلوبة لصياغة توقعاته عن الأرقام المحاسبية الفعلية. وبناءا عليه سوف تتأثر جودة التوقعات التي يصيغها المراجع عن القيم الدفترية وبالتالي تؤثر على استنتاجاته عن الأخطاء المحتملة.

٣- دقة التوقعات. يتوقف على التوقعات المسبقة قدرا كبيرا من نجاح أسلوب المراجعة التحليلية في فحص القوائم الفترية. فالمراجع لن يتعامل هنا في فحص رصيد معين مع المراجعة التحليلية وجمع أدلة إثبات لتحقيق الرصيد، إنما يلجأ المراجع إلى مقارنة التوقعات المبنية على التحليلات مع القيم الفعلية ويعين على أساسها احتمالات التجاوزات ويكمل إجراءات الفحص بالاستفسار فقط. ومن ثم فإن التوقعات الغير دقيقة قد تقود المراجع إلى استنتاجات خاطئة.

٤- تقييم الاختلافات الجوهرية وتقصى أسبابها. في تطبيقه لهذه الإجراءات عند الفحص يتعين على المراجع أن يتخذ قرارا حول مقدار الاختلاف الذي يمكن قبوله، ما يزيد على هذا المقدار يعتبر اختلافا جوهريا يتعين بحثه وتقصى أسبابه. فالمراجع في هذا الصدد يمكنه الاستفسار من الإدارة أو من أي مستوي إداري مسئول، كما يمكنه النظر في الظروف المحيطة بالشركة وتقرير قبول القيمة من عدمه.

يتضح مما سبق أن إطار الفحص التحليلي الذي قدمته توصية المعيار رقم (٥٦) من معايير المراجعة هي في مجملها إطار منهجي لفهم العلاقات المالية وجمع المعلومات المالية وغير المالية ودمجها مع العلاقات المقبولة في عملية تستهدف صياغة توقعات للقيم المالية تحت المراجعة أو الفحص وتفسير ما يترتب على ذلك من تقلبات غير متوقعة وغير عادية في القيم والعلاقات المالية الفعلية.

٢- الدراسات السابقة

الإطار الذي قدمته التوصية رقم (٥٦) قد خضع لدراسات ميدانية وتجريبية متعددة من جانب باحثي المراجعة في مجال الفحص والمراجعة. ونتيجة لأن الباحثين قد لاحظوا أن هذه الإجراءات تعتمد بدرجة كبيرة على العمليات الذهنية للمراجع وحكمه، فإن الباحثين قد تعاملوا مع المشاكل البحثية الناتجة عن إجراءات المراجعة التحليلية مستخدمين نظريات ومفاهيم سيكولوجية بالقدر الذي يخدم أغراض كل بحث. وسوف نقدم في هذا الجزء تحليلا للدراسات السابقة المرتبطة بالمراجعة التحليلية من منظور أهميتها لأغراض الفحص المحدود ونعرض للمفاهيم والنظريات السيكولوجية التي استعارها باحثوا المراجعة لتحليل وتفسير سلوك المراجع حيال التعامل مع معلومات الفحص.

في عرضنا للدراسات السابقة سوف نعتمد على الإطار المعرفي الذي قدمته Koonce (1993) لتحليل تتابع العمليات الذهنية في تنفيذ إجراءات الفحص التحليلي. فالباحثة حددت خمسة مراحل لإنجاز تلك الإجراءات. تشمل هذه المراحل، تصور مشكلة الفحص، صياغة الفروض، البحث عن المعلومات، تقييم الفروض، واتخاذ القرار. إلى جانب هذا الإطار فإننا سوف نتناول الدراسة السابقة أيضا من منظور عوامل نجاح المراجعين في التعامل مع مهام الفحص التحليلي.

١-١-١ إطار تطبيق إجراءات الفحص التحليلي.

أولا: دراسات تناولت تصورات المراجعين

تصور مشكلة الفحص يعتبر مرحلة هامة في إطار تطبيق الإجراءات التحليلية. في هذه المرحلة يجمع المراجع أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية والغير مالية عن مهمة الفحص. هذه المعلومات تساعد المراجع في تكوين انطباعاته عن المهمة الأمر الذي يساعده في تصور مهمة الفحص في ذهنه وهو ما يعرف Task representation وصياغة توقعاته عن القيم الدفترية. هذه التوقعات تستخدم بعد ذلك كأساس لمقارنة القيم والعلاقات المالية الفعلية وتحديد التقلبات غير المتوقعة إن وجدت. في صياغة التوقعات، فإن المراجعين يمكنهم استخدام أساليب إحصائية كالانحدار، إلا أن Koonce أشارت إلى أن المراجعين يتبعون في هذا الصدد

إجـراءات حكمـيه بسيطة مثل أرقام السنة السابقة (Koonce, 1993, P.60). كما أوضحت الدراسات أن معرفة المراجع السابقة بالعميل وبمهام الفحص التحليلي تلعب الدور الأساسي في تصور مهمة الفحص تصورا ملائما لا يترتب عليه توقعات خاطئة.

فـي دراسـة Heintz and White (1989) تـم إجـراء تجربة لتحديد مدي تأثر المراجعيـن ببـيانات الفـترة محـل الفحـص عند صياغة التوقعات. في هذه التجربة قدمت للمراجعين بيانات بعض الفترات السابقة وكذلك الأرقام المحاسبية المسجلة بالقوائم المالية عن التسـع شهور محل الفحص. وجدت الدراسة أن حصول المراجعين على بيانات فترة الفحص يجعلهـم يعدلون توقعاتهم لتقترب من تلك الأرقام، ويزداد هذا التحيز في بناء التوقعات عندما تكون بيانات الفحص تنازلية بصرف النظر عن نمط اتجاه البيانات التاريخية. في نفس الاتجاه قدمـت دراسـة McDaniel and Kinney (1995) تجربة أخرى على عينة من المراجعين للـتحقق مـن مدي قدرة المراجعين على بناء توقعات ومدي تأثر هذه التوقعات بالقيم الدفترية لـربع السـنة محـل الفحـص. ولقد قسمت الدراسة عينة المراجعين إلى مجموعات، تسلمت مجموعة منها بيانات تاريخية مع بيانات ربع السنة محل الفحص دون تعليمات صريحة بتكوين توقعـات. مجموعـة ثانية تسلمت نفس بيانات المجموعة السابقة ولكن بتعليمات صريحة من الباحثين بتكوين توقعات. المجموعة الثالثة تسلمت بيانات تاريخية فقط ولم تتسلم بيانات الربع محـل الفحـص أو تعلـيمات ببناء توقعات. المجموعة الأخيرة تسلمت البيانات التاريخية فقط وتعلـيمات الـتوقعات. وأوضـحت النتائج أن عدم استلام المراجعين لبيانات ربع السنة محل الفحـص يـؤدي إلى توقعات أفضل كما أن استلام تعليمات صريحة ببناء التوقعات يؤدي إلى أفضل تقدير للتوقعات ويحسن حكم المراجع بشأن وجود أو عدم وجود تقلبات غير متوقعة في الأرقـام المحاسبية لربع السنة محل الفحص. في دراسة أخري تناولت معظم مراحل الفحص التحليلي (Hirst and Koonce, 1996) أتضح، من خلال عينة مكونة من ٣٦ مراجع بتوسط خـبرة ٤ سـنوات، أن معظـم المعلومات التي يبني المراجع عليها توقعاته عن القيم الدفترية مصـدرها العمـيل ذاتـه. . وأكدت دراسة أخرى هذه النتائج (Cohen et al, 2000) حيث قدمـت، إلـى جانب المعلومات المالية التي مصدرها العميل، معلومات أخري غير مالية عن طبـيعة النشـاط والظـروف الاقتصـادية العامة. وأوضحت الدراسة أن المراجع يعتمد على المعلومـات المالية في كل مراحل الفحص ولا يلتفت كثيرا للمعلومات الغير مالية. في دراسة Bierstaker et al (1999) وضـع مجموعة من المراجعين العاملين بالمكاتب الخمسة الكبار أمـام حالـة فحص تحليلي افتراضية. هذه الحالة تضمنت خطأ جوهري عن تحميل المخزون بجـزء مـن المصـروفات البيعيه والإدارية. وقدم للمراجعين كافة المعلومات التاريخية التي تساعدهم على تتبع هذا الخطأ وتحديد أسبابه. وبعد ملاحظة الباحث للعينة أثناء التجربة اتضح أن معظـم المشاركين غير قادرين على تصور المهمة وتعيين الخطأ. ثم تدخل الباحث بتقديم أربعـة إشارات مختصرة تنبه المشاركين عن تصوراتهم الخاطئة، وتم تقديم الإشارات بواقع إشارة واحدة كل فترة أثناء البحث. بدأ المراجعون يغيرون تصوراتهم واحدا بعد الآخر إلى أن تحـول معظم المراجعون عن التصورات المبدئية. وخلصت الدراسة إلى أن المراجعين الذين غيروا تصوراتهم الخاطئة أنجزوا مهمة الفحص بصورة صحيحة على العكس ممن أبقوا على تصوراتهم المبدئية.

ثانيا: دراسات تناولت صياغة الفروض التفسيرية

إذا توصل المراجع إلى وجود تقلبات غير متوقعة في القيم الدفترية فإن الخطوة التالية هي أن يبحث في أسباب هذه التقلبات سواء كانت هذه الأسباب تنطوي على وجود خطأ أو أو عدم وجود خطأ. وأيا كان السبب الذي يفكر فيه المراجع فإنه يصاغ في شكل فرض تفسيري يتعين جمع المعلومات لإثباته أو رفضه وصياغة فرض آخر.

في هذه المرحلة أوضحت Koonce (1993) أن الفروض التفسيرية قد يكون مصدرها داخلي أو خارجي. الفروض الداخلية هي التي يكون مصدرها ذاكرة المراجع. فالمراجع يبحث في ذاكرته عن أسباب التقلبات الغير عادية قبل أن يبحث في أي مصادر خارجية. فإذا تلاقت الحالة المتاحة مع معتقدات أو معارف سابقة في الذاكرة فإن المراجع يوقف عملية البحث عن الأسباب ويبدأ في جمع المعلومات للتحقق منها. أما إذا لم تتلاقى الحالة مع مخزون المعرفة في الذاكرة فإن المراجع يلجأ للمصادر الخارجية. وفي هذه النقطة أثبتت دراسة Bedard and Biggs (1991) أن المراجعين يواجهون صعوبة كبيرة في استرجاع معلومات الذاكرة لتلاقي الحالة الحالية ومن ثم يفشلون في صياغة الفروض التفسيرية. هذه النتيجة كانت عامة في التجربة سواء بالنسبة للمراجعين الذين أمكنهم تعيين الخطأ في الحالة أو الذين لم يتمكنوا من ذلك. أما المصدر الخارجي للفروض التفسيرية فعادة ما يكون العميل حيث يلجأ المراجع إليه للاستفسار عن الحالة وتقصى أسبابها. ومع هذا فإن هذا المصدر عادة لا يقدم سوى الأسباب التي لا تنطوي على خطأ.

دراسة Heiman (1990) أثبتت، من خلال تجربة معملية على ٤٧ مراجع بمتوسط خبرة ٢,٥ سنه، أن المراجعين الذين تسلموا فرضا واحدا للتقلب غير المتوقع في نسبة مجمل الربح قد وضع احتمال كبير أن السبب المقدم لهم يفسر هذا التقلب. أما المراجعون الذين حصلوا على أسباب أخرى إلى جانب السبب الذي تسلمته المجموعة الأولى وضعوا احتمالا منخفضا لأن يفسر هذا السبب التقلب غير المتوقع. نفس النتيجة توصلت إليها دراسة Anderson and Koonce (1995). في هذا الدراسة قدم لعينة من المراجعين (٦٠ مراجع متوسط خبرة سنتين) حالة فحص تحليلي لتقلب نسبة مجمل الربح عن القيمة المتوقعة مرفقا بها سبب واحد قدمته الإدارة لتقلب هذه النسبة. وانتهت الدراسة إلى أن المراجعين يميلون عادة إلى قبول المبررات التي تقدمها الإدارة للتقلبات غير المتوقعة في القيمة الدفترية. أما في Hirst and Koonce (1996) فقد اتضح أن المراجعين الذين قدم لهم الفرض التفسيري على أنه سبب مقدم من الإدارة قد أوقفوا عمليات البحث عن الفروض التفسيرية واستكملوا باقي المهمة. أما مجموعة المراجعين الذين لم يتسلموا نفس السبب فاستمروا في التفكير في فروض بديلة للحالة. أعاد Anderson and Koonce (1998) نفس الدراستين السابقتين على عينة من المراجعين من ٧٧ مراجع. وطلب من مفردات العينة بحث أسباب تقلب غير متوقع في المبيعات وقدم لمجموعة منهم سبب غير أساسي على أنه مقدم من الإدارة وقدم للمجموعة الأخرى مجموعة من الأسباب البديلة منها السبب الأساسي وتشمل أيضا السبب المقدم من الإدارة. واتضح أن المجموعة الأولى لم تبحث في تقديم فروض تفسيرية وأنهت إجراءات الفحص سريعا ومن ثم توصلوا إلى قرارات خاطئة. أما المجموعة الثانية فإنها بذلت جهدا ووقتا أكبر ولكن معظمهم أهمل سبب الإدارة وتوصل إلى السبب الأساسي للحالة.

ثالثا: دراسات تناولت مرحلة البحث عن المعلومات

هـذه المـرحلة، والمـرحلة، التالية لا تنفصل كلية عن المرحلة السابقة. فإذا ما حدد المراجع فرضا تفسيريا واحدا أو مجموعة من الفروض التفسيرية للتقلب الغير متوقع في القيمة الدفترية فإن الخطوة التالية هي البحث عن المعلومات لقبول الفرض أو رفضه. والمشكلة هنا أن المراجعيـن قـد يحصـلوا على سبب معين من الإدارة ويقبلوه، وإذا حدث ذلك، فإنهم لا ينظرون إلى المعلومات للتحقق من مقبولية هذا السبب. دراسة Koonce (1992) قدمت دليلا علـى هـذا السلوك من جانب المراجعين. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٣٤ مراجع بمتوسـط سـنتين خبرة مقسمة إلى مجموعتين. وأوضحت النتائج أن المجموعة التي تسلمت تفسيرات الإدارة لم تبحث في المعلومات الأخرى وقبلت تفسيرات الإدارة ووجدت في معلومات الإدارة مـا يجعلهـا تقـبل تلـك التفسيرات، أما المجموعة التي تسلمت مع تفسيرات الإدارة تفسـيرات عكسـية، فإنهـا واصلت البحث عن المعلومات للحصول على ما يقلل من أهمية التفسيرات المضادة.

أشارت Koonce (1993) إلى أن دور المعلومات في هذه المرحلة هو تخفيض عدم التأكد المرتبط بفرض معين، وعادة فإن المراجعين الذين يقدمون فروضا بديلة للحالة هم الذين يبحـثون عـن المعلومـات التي تؤكد فرض معين. في نفس دراسة Hirst and Koonce (1996) المشـار إليها من قبل، اتضح أن المصدر الأساسي للمعلومات هو العميل نفسه. هذه الدراسـة أوضـحت أن مجموعـة المراجعيـن الذين تسلموا فروض من الإدارة سلمت بهذه الفـروض. أمـا المجموعـة التي لم تتسلم هذه الفروض فإنها تبحث أكثر في كافة المعلومات المـتوفرة عـن الحالة كما يبحثون في ذاكرتهم عن أي معرفة سابقة تساعدهم في التحقق من الفـروض المـتاحة. فـي دراسـة أخرى Cohen et al (2000) أتضح أن المراجعون لا يسـتخدمون المعلومـات الغير مالية في تقييم الفروض ولكنهم عندما يستخدمونها يصلون إلى نتائج أفضل.

رابعا: تقييم الفروض

المعلومـات التـي توافـرت من المرحلة السابقة تساعد المراجع في الحكم على قبول الفرض أو رفضه أو تعديله. ولقد أوضحت Koonce (1993) أن قبول الفرض بحالته ينقل المـراجع إلـى المرحلة التالية من الفحص، أما رفض الفرض فإنه يتطلب البحث عن فروض أخـرى. ولقـد أوضحت دراسات عديدة أن المراجعين يميلون إلى قبول الفروض المقدمة من الإدارة وذلـك لعـدم قدرتهـم علـى تخليق فروض تفسيرية داخلية (أنظر على سبيل المثال: Koonce 1992, Anderson and Koonce 1995, 1996, Hirst and Koonce 1996). وأشـارت نفس الدراسات إلى أن المراجعين الذين تمكنوا من صياغة الفروض والبحث عن المعلومـات دون التقيد بتفسيرات الإدارة توصلوا إلى أحكام صحيحة عن سبب التقلبات الغير متوقعة سواء بالقبول أو الرفض.

لا يعنى ذلك أن وجود مجموعة من الفروض وكذلك المعلومات الناتجة عن بحث جيد عـنها تـؤدي إلى أحكام صحيحة عن مقبولية الفروض التفسيرية. ففي دراسة شملت المراحل الـثلاثة المرتـبطة بالفـروض أوضح Asare and Wright (1997) أن الفروض قد تكون مـتداخلة ومركـبة بصـورة يصعب معها الحكم على هذه الفروض حتى ولو تم البحث عن

المعلومـــات بطـــريقة جيدة. استكمالا لذلك قدم Bahattacharjee et al (1999) دراسة عن الحدود الذهنية لقدرة المراجعين في بحث عدد كبير من الفروض التفسيرية للتقلبات في القوائم الماليـــة وتقييم تلك الفروض. في هذه الدراسة تم تقسيم عينة مكونة من ٦٠ مراجع إلى أربعة مجموعـــات تـــناولوا الفروض في أعداد مختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل استراتيجية للبحـــث في الفروض والحكم عليها هي أن يتناولها المراجع في مجموعة لا تزيد ولا تقل عن ثلاث فروض

خامسا: دراسات تناولت قرار المراجع

بعد الحكم على فرض معين بالقبول أو الرفض فإن الخطوة التالية هي اتخاذ قرار عن ما يتعين على المراجع عمله في المرحلة التالية. وقرار المراجع هنا سوف يتوقف على المهمة التـــي يقوم بها. إذا كانت المهمة مرتبطة بمراجعة قوائم مالية سنوية، فإن حكم المراجع على قـــبول فرض تفسيري ينطوي على خطأ أو لا ينطوي على خطا في القيم الدفترية سوف يؤثر علـــى قـــرار المـــراجع بشأن طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة الأخرى الموجهة لجمع أدلة الإثـــبات. هذه الحقيقة في حد ذاتها قد تجعل المراجع أقل اهتماما بالإجراءات التحليلية لأن أي خطر يتحمله نتيجة عدم كفاية الإجراء يمكن أن يعوضه التوسع في تطبيق إجراءات التحقق من القيم الدفترية السنوية.

فـــي دراسة Cohen et al (2000) أثبت أن قصور المراجعين في تطبيق إجراءات الفحص التحليلي قد عوضه التوسع في نطاق تطبيق إجراءات المراجعة الأخرى. هذا يعني أن المراجعيـــن قد لا يبذلون الجهد الذهني الكافي لفهم مشكلة الفحص التحليلي وصياغة الفروض والبحـــث عـــن المعلومات وتقييم الفروض لتبرير أي تقلبات غير متوقعة في الأرصدة تبريرا يـــنطوي على خطأ، وإنما يعوضون ذلك بالتوسع في إجراءات المراجعة. هذه المشكلة لم تلقي عـــناية كبـــيرة من باحثي المراجعة. فقبول المراجع لقيمة دفترية صحيحة على أن بها أخطاء جوهـــرية ســـوف يترتب عليه زيادة في تكلفة إنجاز عمليات المراجعة. من ناحية أخرى فإن العلاقـــة بين نطاق تطبيق إجراءات المراجعة الأخرى ونتائج الفحص التحليلي عندما يمارسه المراجع بالكفاءة والفاعلية المطلوبة هى علاقة غير واضحة لقصور البحث في هذه النقطة.

استخدام الإجراءات التحليلية في فحص القوائم المالية الفترية لا يعوضه إجراء آخر للتحقق من القـــيم الدفترية. فإجراءات المراجعة التحليلية تكاد تكون الإجراء الوحيد الذي يساعد المراجع على تعيين الأخطاء الموجودة في القوائم، ولا يكملها أي إجراءات أخرى تهدف للحصول على الأدلـــة. ورغـــم ذلك فإن هذه النقطة لم تلقي عناية مناسبة من الباحثين. في جانب من دراسة McDaniel and Kinney (1995)، تم اختبار كفاية الإجراءات التحليلية في تمكين المراجع مـــن تقريـــر وجود أخطاء بالقوائم المالية الفترية وبالتالي طلب تعديلات عن تلك القوائم قبل الإفصاح عنها. وجدت الدراسة (P.71) أن المراجع يمكنه زيادة معدل الفحص التحليلي إذا ما اكتشـــف أن حجم الخطأ في القيمة الدفترية مرتفع نسبيا حتى يصل إلى رأي نهائي بشأن هذه القيم.

١-١-٢ دور معرفة المراجع والأساليب الداعمة للقرار

النتائج التي قدمتها الدراسات التي تناولناها بالتحليل في الجزء السابق تشير إلى أن تطبيق إجـــراءات الفحـــص التحليلي تعتمد في معظم خطواتها على العمليات الذهنية للمراجع وحكمه

بداية من صياغة التوقعات حتى اتخاذ القرار. وبناءا عليه فإن معظم دراسات الفحص التحليلي كانت ذات خلفيات سيكولوجية لتحليل عمليات استخدام معرفة المراجع وتشغيل ذهنه في التعامل مع هذه المهام. ونظرا لاهتمام باحثي المراجعة بكفاءة وفاعلية إجراءات الفحص التحليلية فإن فريقا آخر من الباحثين اهتم بالبحث في كيفية رفع كفاءة تلك الأساليب سواء عن طريق تقوية وتدعيم مراحل تطبيق إجراءات الفحص التحليلي بأدوات داعمة للقرار والحكم، وفريق آخر بحث في دور المعرفة على تحسين أداء المراجع في مهام الفحص التحليلي. وكلا الاتجاهين في مجمله قد يؤدي إلى نتائج تسهم في تحسين أداء المراجع لتلك الإجراءات ومن ثم يحتاج إلى تدريب المراجعين على ما تسفر عنه هذه الدراسات من نتائج.

في هذا الجزء نتناول تحليلا لنتائج لبعض الدراسات التي قدمت اقتراحات باستخدام أدوات داعمة للقرار Decision aids في مراحل الفحص المختلفة، ثم نعقبه بتحليل الدراسات التي ركزت على دور المعرفة في تحسين أداء المراجعين.

أولا: دراسات الأساليب الداعمة للقرار

الأساليب الداعمة للحكم والقرار يمكن استخدامها في خطوات عديدة من إطار تطبيق إجراءات الفحص التحليلي. على سبيل المثال يمكن استخدام الأساليب الإحصائية كالانحدار أو السلاسل الزمنية في توقع القيم الدفترية أو النسب المالية. كما يمكن استخدام قواعد إحصائية أو رياضية خاصة لتحديد التقلبات غير المتوقعة وما يقع منها في نطاق الحدود المقبولة أو الحدود الغير مقبولة التي تحتاج إلى فحص إضافي. وأخيرا يمكن استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية لتقدير احتمالات قبول أو رفض فرض تفسيري معين في ضوء المعلومات التي حصل عليها المراجع لتأييد الفرض أو رفضه.

اقترح العديد من الباحثين أساليب إحصائية متعددة لصياغة توقعات المراجع عن القيم الدفترية والعلاقات المالية. زادت كثافة هذه الدراسات في مطلع الثمانينات قبل أن يتحول عنها الباحثين ويبحثون في العوامل السيكولوجية المؤثرة في منهج تطبيق الإجراءات التحليلية. د. نجيب الجندي (١٩٨٥) عرض أساليب التوقع وقواعد تحديد التقلبات الهامة في ذلك الوقت واقترح منهجا لذلك يقوم على أساس دورة التدفق النقدي. في دراسة Wilson and Colbert (1989) تم استخدام أساليب توقع بسيطة وأخرى متقدمة نسبيا على مجموعة من البيانات الفعلية التي أدخل عليها خطأ معين. الأسلوب البسيط كان عبارة عن توقع القيمة الدفترية للفترة محل الفحص على أنها نفس القيمة للفترة المناظرة من السنة السابقة وهو ما يعرف بأسلوب السير العشوائي البسيط. أما الأسلوب المتقدم فكان أسلوب الانحدار وتم تطبيقه على ٣٦ مشاهدة من الفترات المناظرة في السنوات السابقة. وأوضحت النتائج أن أسلوب الانحدار أدق في توقع القيم الدفترية من الأسلوب البسيط. بالإضافة إلى ذلك فإن أسلوب الانحدار يمكن من وضع قاعدة عملية يمكن على أساسها تعيين التقلبات غير المتوقعة في القيمة الدفترية أو النسبة المالية. وقدم Wheeler and Pany (1990) دراسة على بيانات فعلية لخمس شركات من صناعة واحدة. وأدخلت الدراسة على تلك البيانات أنماطا مختلفة لأنواع مختلفة من الأخطاء، منها تسجيل مبيعات وهمية وإغفال تسجيل مشتريات آجله. وطبقت الدراسة على هذه البيانات أساليب مختلفة من أساليب التوقع، وهي أسلوب السلاسل الزمنية وأسلوب الانحدار مع استخدام أرقام ومؤشرات الصناعة كمتغيرات مستقلة. ولقد جاءت نتائج هذه الدراسة غير مشجعة حيث لم تقدم أي من أساليب التوقع إشارات يعتمد عليها في كشف الأخطاء (p.572). بررت

الدراسة ضعف النتائج التي توصلت إليها بأن مراجع الشركة ربما يتاح له معلومات خاصة بالشركة تمكنه خبرته من الحصول على هذه المعلومات التي تساعده في تعيين التقلبات غير العادية في القيم الدفترية والنسب المالية. على العكس من ذلك فإن دراسة Chen and leitch (1999) طبقت أسلوب الانحدار وأسلوب السلاسل الزمنية على عينة مكونة من ٩٠ شركة. تضمنت العينة تسع أنواع من الأخطاء التي أدخلتها الدراسة على البيانات التاريخية بطريقة المحاكاة. وانتهت الدراسة إلى أن أسلوب السلاسل الزمنية يفوق غيره من الأساليب في تعيين التقلبات غير المتوقعة في القيم.

عن صياغة قواعد قرار لتعيين التقلبات غير العادية، قدم Harper et al (1990) دراسة لتطوير هذه القاعدة. اعتمدت الدراسة في ذلك على تحديد درجة الخطر التي يقبلها المراجع من تطبيق إجراءات الفحص التحليلي وحدود الأهمية النسبية التي يحددها المراجع. وعن طريق تطبيق إجراء التكامل الرياضي لنسبة كل نوع من أنواع الخطأ المشاهدة تاريخيا في ضوء نسبة الخطر وحدود الأهمية النسبية يمكن تحديد القيمة التي تمثل حدا للتقلبات العادية وغير العادية. ولقد قدمت الدراسة جدول إحصائي يوضح هذا الحد عند قيم مختلفة للأهمية النسبية ودرجات مختلفة للخطر الذي يقبله المراجع.

في مرحلة تقييم الفروض قدم Mueller and Anderson (2002) دراسة تستهدف تقديم قاعدة رياضية بسيطة تساعد المراجع في تقييم الفروض التفسيرية المقدمة لتفسير التقلبات غير العادية. واعتمدت في ذلك على أن المراجع يضع كل الفروض ويستبعد منها، أو يبدأ بفرض واحد ثم يضيف إليه. والمعيار في الحالتين هو قيمة تقديرية يقدرها المراجع لقوة الدليل الذي يمكن قبوله لتأييد فرض معين. كل فرض يبحثه المراجع يقدر قوة دليله ويدخله دائرة البحث (أو يستبعده) إذا كانت قوة الدليل المؤيد له أكبر (أقل) من القوة المعيارية التي حددها المراجع.

بالرغم من أن الدراسات التي قدمناها هنا قدمت بهدف رفع كفاءة وفاعلية الإجراءات التحليلية إلا أنه يؤخذ عليها أمرين. الأمر الأول صعوبة تطبيق معظم هذه الأساليب في الواقع العملي سواء لأسباب ترتبط بالمراجع نفسه أو لنقص البيانات. الأمر الثاني أن أي من الدراسات التي اقترحت مثل هذه الأساليب لم تقدم دليل ميداني واحد على استخدامها في الواقع العملي كما لم تختبر تجريبيا قدرة المراجعين على التعامل معها.

ثانيا: دراسات معرفة المراجع

يفترض الباحثون أن عامل المعرفة التي اكتسبها المراجع له تأثير جوهري على كفاءة تنفيذ مهام الفحص والمراجعة ومنها تنفيذ إجراءات الفحص التحليلي. تأسيسا عليه فإن أي محاولة لتحسين أداء المراجع في تطبيق إجراءات الفحص التحليلي لابد وأن تبدأ من دور معرفة المراجع.

في هذا الصدد فإن الباحثين في الدراسات التي نقدمها في هذا الجزء يفرقون بين أربعة أنواع من المعرفة. النوع الأول يعبر عن المعرفة التي يكتسبها المراجع من ممارسة مهام مختلفة للمراجعة والفحص مستخدما أنواع مختلفة من الإجراءات ويمارسها في صناعات مختلفة، وتعرف بالمعرفة العامة (General knowledge). النوع الثاني من المعرفة يمثل تلك المعرفة التي يكتسبها المراجع من التخصص في مراجعة وفحص القوائم المالية لشركات

تعمل في صناعة واحدة (Industry-specific knowledge). أما النوع الثالث من المعرفة فهي المعرفة التي يكتسبها المراجع من تخصصه في تطبيق إجراءات الفحص التحليلي (Task-specific knowledge). النوع الرابع هو معرفة المراجع بالأخطاء التي يمكن اكتشافها إذا ما تم تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية (Error-specific knowledge)

في دراسة Bonner and Lewis (1990) تم قياس معرفة المراجع العامة بعدد سنوات الخبرة في العمل كمراجع. في هذه الدراسة، تم تقديم مجموعة من القوائم المالية السنوية والفترية وطلب منهم حساب بعض النسب المالية لإجراء توقعات عن القيم المالية للقوائم محل الفحص، كما طلب منهم تحديد التقلبات غير العادية في القيم الدفترية بناءا على النسب المالية التي تم حسابها. ولقد أوضحت الدراسة أن عدد سنوات الخبرة كان له تأثير واضح على كفاءة المراجعين في صياغة التوقعات وفي تعيين التقلبات المحتملة في القيم الدفترية. وفي دراسة أثر المعرفة الخاصة بالصناعة، قدم Bedard and Biggs (1991b) تجربة على مجموعة صغيرة من المراجعين مستخدمين أسلوب البروتوكول اللغوي وفيه يقوم المراجع بفحص البيانات المقدمة ويفكر بصوت مسموع ويسجل الباحث وراءه كل الأفكار والبدائل والمعلومات التي يستخدمها عند إتمام المهمة. ولقد تم قياس المعرفة بعدد سنوات الخبرة التي مارسها المراجع في نفس الصناعة التي قدم منها الباحثان بيانات التجربة. وانتهت الدراسة إلى أن قدرة المراجعين على إنجاز المهمة في وقت محدود ارتبطت بعدد سنوات الخبرة في مراجعة قوائم الصناعة. عن معرفة المراجعين بمهام الفحص التحليلي فإن (Isaac 1996, pp. 115-116) قد حددها بنوعين من المعرفة. النوع الأول ينصب على تكرار تطبيق إجراءات الفحص التحليلي بمعرفة المراجع واستخدام الأنواع المختلفة منها مع ما يتلاءم مع رصيد معين. أما النوع الثاني من المعرفة فيعبر عما يتراكم في ذاكرة المراجع عن العلاقات المالية بين القيم المالية والتأثيرات المتبادلة بين القيم المكونة للعلاقة. وأوضح الباحث أن المراجع صاحب المعرفة بمهام الفحص التحليلي سوف يؤدي مثل هذه المهام بكفاءة من المراجع الذي ليس لديه هذه المعرفة. قدم O'Donnell (1996) تجربة عملية لإثبات أثر هذا النوع من الخبرة على إنجاز مهمة الفحص التحليلي. واستخدم لذلك ثلاث مجموعات من المراجعين، الأولى متوسط سنوات الخبرة فيها منخفض، والثانية متوسط الخبرة فيها مرتفع نسبا، أما المجموعة الثالثة فتتكون من مراجعين لديهم معرفة بمهام الفحص التحليلي أكبر من غيرهم. وأكدت النتائج أن المجموعة الثالثة لديها قدرة أكبر على التعامل مع البيانات المتاحة، وعلى توقع القيم المالية وتعيين التقلبات الغير عادية في القيم الدفترية. استكمل O'Donnell (2002) مجموعة أبحاث دور معرفة المراجع على أداء مهام الفحص التحليلي بإعادة التجربة مرة أخري مع إجراء اختبار للمراجعين لتحديد مدى خبرتهم بالأخطاء المحتملة التي يكشف عنها تقلب نسبة مجمل الربح الفعلية عن النسبة المتوقعة. بموجب هذا الاختبار تم تقسيم عينة المراجعين إلى مراجعين من أصحاب الخبرة مع هذه النوعية من الأخطاء وآخرين لديهم خبرة عامة في كل أعمال المراجعة. ووجدت الدراسة أن المراجعين الذين لديهم معرفة بالأخطاء يمارسون مهام الفحص التحليلي أفضل من المراجعين الذين لديهم خبرة عامة طويلة. وبررت الدراسة ذلك أن تراكم المعرفة العامة الناتج عن الخبرة الطويلة يشكل قيدا معرفيا على المراجع حيث يجد صعوبة في الوصول إلى المعرفة الخاصة بالمهمة من بين ما لديه من معارف أخرى لمهام أخرى.

٢-٣ **خلاصة الدراسات السابقة**

الدراسات السابقة التي عرضناها في هذا الجزء تقدم لنا بعض النتائج الهامة التي تساعد في استخدام إجراءات الفحص التحليلي في إطار فحص القوائم المالية الفترية بكفاءة. وقبل أن نقدم على تحليل الوضع المهني بالنسبة للفحص المحدود فإننا نوجز هذه النتائج في النقاط الآتية.

١- إجراءات الفحص التحليلي تمثل بالنسبة للمراجع أساس فعال يمكن الاعتماد عليه في تعيين كثير من أخطاء القوائم المالية دون الحاجة إلى ضرورة لتطبيق إجراءات المراجعة الأخرى لتعيين مثل هذه الأخطاء وإن كانت ضرورة إجراءات المراجعة الأخرى تنبع من توفير الأدلة التي تؤيد رأي المراجع عن القوائم المالية السنوية. وفي هذا السياق فإن إجراءات الفحص التحليلي أقل تكلفة من غيرها من إجراءات المراجعة ومن ثم فإنها تمثل البديل الأنسب لمهام الفحص الأخرى بخلاف مراجعة القوائم المالية السنوية.

٢- يتطلب تطبيق هذه الإجراءات خلفية عريضة للمراجع عن العلاقات القائمة بين القيم المالية ودرجة تأثير كل قيمة في القيم الأخرى داخل العلاقة المالية الواحدة. وتمتد هذه الخلفية لتشمل تأثير وتأثر كل علاقة مالية بالعلاقات المالية الأخرى التي يمكن اشتقاقها من القوائم المالية.

٣- الدراسات السابقة أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أن العامل الذهني وحكم المراجع ومعرفته السابقة لهم الدور الأساسي في كل مراحل الفحص التحليلي.

٤- أن أدوات دعم القرار يمكن استخدامها لمساعدة المراجع في أداء المهمة ولكنها لا تمثل بديلا كاملا لحكم المراجع ونشاطه الذهني المعرفي.

على الرغم من أن هذه النتائج فرضت دور المراجع على مراحل تنفيذ مهام الفحص التحليلي إلا أن الاختلافات الفردية في مراحل كثيرة قد تؤدي إلى نتائج مختلفة تبعا للقرار الذي يصل إليه كل مراجع. وسوف تكون هذه الاختلافات مؤثرة بدرجة كبيرة في مهام الفحص المحدود لعدم وجود إجراءات بديلة تعوض أي عدم فاعلية في تطبيق الإجراءات التحليلية. لهذا السبب فإن المعهد الأمريكي أدرج على أجنده البحث مجموعة من المعايير التي يتعين تعديلها منها المعيار(٥٦) الخاص بالإجراءات التحليلية. ولقد فحص Pany and Whittington (2000) هذه الأجنده وحصر التعديلات المستهدفة على المعيار. من بين هذه التعديلات تقديم مقترحات محددة بشأن صياغة التوقعات، تحديد الإجراءات الإضافية التي يتعين اتباعها عند الضرورة. في ضوء كل ما تقدم فإننا نتوقع مزيد من الاعتماد المهني المكثف على الإجراءات التحليلية في تنفيذ مهام الفحص وخصوصا فحص القوائم المالية الفترية.

٢- **فحص القوائم المالية الفترية**

انتهينا في الجزء السابق إلى بعض الحقائق عن طبيعة الفحص التحليلي ودور المراجع في مراحل تطبيق إجراءات ذلك الفحص وأهمية تلك الإجراءات في تعيين الأخطاء المحتملة

فـــي القوائـــم المالـــية. وباعتبار أن فحص القوائم الفترية من المهام التي تحتاج بطبيعتها إلى تطبـــيق الإجـــراءات التحليلية أكثر من غيرها من مهام المراجع الأخرى فإننا نعرض في هذا الجزء لفحص القوائم الفترية من خلال عرض التجربة الأمريكية والتجربة المصرية في فحص القوائم الفترية ونرجئ أهمية الفحص وطبيعته في جزء لاحق.

٢-١ التجربة الأمريكية

التجربة الأمريكية بشأن الفحص المحدود لا تؤرخ بصدور أول معيار للفحص المحدود سنة ١٩٧٥. ولكن للفحص المحدود جذور تاريخية بدأت مع قانون سوق المال الأمريكي سنة ١٩٣٣. على هذا الأساس سوف نتناول الإصدارات الأمريكية من خلال ثلاث مراحل.

٢-١-١ مرحلة ما قبل المعايير[١].

القـــانون الأمريكـــي ألزم الشركات التي تقدم على القيد في البورصة الأمريكية بتقديم مجموعـــة مـــن القوائم المالية من بينها تقرير عن الربح الفتري. وعلى أثر المطلب القانوني أصـــدرت لجنة البورصة الأمريكية SEC تعليمات تنفيذية لتحقيق هذا المطلب وضمنت تلك التعلـــيمات ضـــرورة تأكيد أمانة عرض الربح الفتري. وظل الوضع على هذا النحو دون أي معايـــير مهنـــية إلـــى أن أصدرت لجنة إجراءات المراجعة توصيتها رقم ٢٥ بشأن الأحداث اللاحقـــة للقوائم المالية والتي تضمنت توجيها يلزم المراجعين بقراءة القوائم الفترية كجزء من ملـــف القـــيد في البورصة. ولم تلزم التوصية المراجعين آنذاك بتقديم أي نوع من التأكيد على القوائم المالية الفترية. ومع هذا فإن الممارسة الفعلية كانت سابقة على الإصدارات المهنية حيث اعـــتاد المـــراجعون لســـنوات طويلة إجراء بعض المقارنات والاستفسارات وقراءة محاضر الجلسات وتقصى كفاءة الإدارة والعاملين والتحقق من تطبيق الاستحقاق المحاسبي في الفترات البينية للتأكد من عدم تناقل الربح فيما بين الفترات البينية داخل السنة المالية. ومع هذا فإننا لم نلاحظ في كتابات هذه المرحلة أي إشارة توضح لنا ما إذا كان المراجعين يقدمون نوعا ما من الرأي على هذه القوائم من عدمه.

٢-١-٢ المعايير السابقة.

بعد تكوين لجنة معايير المراجعة سنة ١٩٧٢، وبعد قيام لجنة البورصة الأمريكية (SEC) بإصـــدار منشورها رقم ١٧٧ سنة ١٩٧٥ بإلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد قوائم مالية ربع سنوية وتوثيقها بالبورصة بدأت AICPA في إصدار معايير الفحص المحدود. في بداية الأمر أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي معيارين بشان الفحص المحدود، الأول يتـــناول إجـــراءات الفحص المحدود والثاني يتناول التقرير عن الفحص المحدود. أول معيار صدر بشأن توصيف إجراءات الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية، صدر عام ١٩٧٥ (SAS 10). تـــناول هذا المعيار طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات الفحص المحدود التي يتعين

---

[١] في هذه المرحلة راجعنا بعض الكتابات الواردة بدورية Journal of Accountancy وأهم هذه الكتابات ما ورد في مقالة.
Peter, A. The Limited Review of Unaudited Interim Statement. Journal of Accountancy, October 1957: 49-53

علـــى المراجعيـــن استخدامها عندما يرتبطون بالقوائم المالية الفترية. وتناول المعيار مجموعة الإجراءات التي يتعين استخدامها لفحص القوائم الفترية وتشمل:

- تقصـــي الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة في إعداد القوائم المالية الفترية وبحث أسباب أي تغيير فيها عن العام السابق.
- المـــراجعة التحليلـــية للمعلومات المالية الفترية وتتضمن إجراءات المراجعة التحليلية مقارنـــة المعلومات المالية للربع مع قيم متوقعة لها ومع نفس الربع من العام السابق، وكذلك دراسة العلاقات بين المعلومات المالية.
- الاستفســـار مـــن المسئولين حول مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة في إعداد القوائـــم الفـــترية، التغيرات التي طرأت على نشاط المنشأة وعلى سياساتها المحاسبية، والأحداث اللاحقة للقوائم المالية الفترية.

فـــي أواخـــر نفس العام أعدت لجنة معايير المراجعة مشروع توصية بمعيار حول تقرير المراجع عن القوائم المالية. وصدر المعيار سنة ١٩٧٦ (SAS 13) تحت عنوان التقرير عن الفحـــص المحدود للقوائم المالية الفترية. تناول هذا المعيار عملية التقرير عن الفحص المحدود للقوائـــم المالية الفترية الذي تم إجراؤه طبقا للمعيار رقم ١٠ المشار إليه أعلاه. وبناءا عليه لم يتطرق المعيار إلى طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات الفحص المحدود. ولقد حدد المعيار الشكل العام لتقرير الفحص المحدود والرسائل التي ينقلها دون أن يشير المراجع أي إشارة إلى إبداء رأي عـــن القوائم المالية. علاوة على ذلك فإن نموذج التقرير الذي عرض في الفقرة رقم (٥) مـــن المعيار يتطلب أن ينص المراجع صراحة على عبارة أن التقرير لا يعبر عن رأي عن القوائـــم الفـــترية. ولقد أجاز المعيار أن ينقل التقرير رسائل أخرى في الحالات المؤثرة التي تتطلب إفصاحا من المراجع كعدم تبرير الإدارة تبريرا كافيا لأي تعديلات محاسبية أجرتها أو أي تغيـــير فـــي السياســـات المحاسبية. ويلاحظ هنا أن تقرير المراجع وفقا لمعايير المراجعة الصـــادرة فـــي ذلك الوقت لا يقدم أي نوع من أنواع الرأي على القوائم المالية الفترية إلا إذا كانت هناك تعديلات جوهرية ينبغي إجراؤها على القوائم المالية كي تكون متطابقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

لم يستمر العمل بالتوصية رقم (١٠) والتوصية رقم (١٣) طويلا لأسباب متعددة. أهم هذه الأسباب عدم وجود رأي محدد على القوائم الفترية الأمر الذي تسبب في توجيه انتقادات حادة للمهنة نتيجة لقصورها في ملاحقة التطور على أرض الواقع من ممارسات عملية وعدم تلبيتها للحـــد الأدنـــى مـــن متطلـــبات مستخدمي المعلومات المحاسبية. وجود بعض التضارب بين المعياريـــن وخاصة فيما يتعلق بمسئولية المراجع عن إجراءات الفحص المحدود. ففي الوقت الذي يلزم فيه المعيار (١٠) المراجع بحد أدني من الإجراءات لفحص التقارير الفترية تحديدا، فـــإن المعـــيار (١٣) لا يلزم المراجع بتقديم رأي محدد بناءا على ما وصل إليه من نتائج من جـــراء تطبـــيق إجـــراءات الفحص المحدود. أخيرا فإن لجنة أخرى تابعة للمجمع الأمريكي (AICPA) هـــي لجـــنة خدمات الفحص والتي تصدر توصياتها بشأن الفحص المحدود للقوائم الســـنوية التـــي تصـــدرها الشركات الأخرى بخلاف شركات الاكتتاب العام كالشركات ذات المسئولية المحدودة والشركات المغلقة قد أصدرت معايير للفحص (SSARs) لقيت قبولا أكثر ممـــا أصدرته لجنة معايير المراجعة. ورغم أنها غير ملزمة لمراجعي شركات الاكتتاب العام

المقـيدة بالبورصـة، ورغم أنها تصدر لفحص قوائم سنوية إلا أن بعض الباحثين قد اقترحوا استخدام هذه المعايير لتقوية معايير المراجعة بشأن فحص القوائم الفترية (Miller, 1983).

نتيجة للانتقادات التي وجهت لمعايير الفحص المحدود أصدرت لجنة معايير المراجعة في مـارس ١٩٧٩ توصية بمعيار (SAS 24) ألغى على أثرها المعيارين السابقين. ولقد تناولت تلك التوصية نفس إجراءات الفحص المحدود ولكنها عدلت رأي المراجع الذي يضمنه تقريره علـى القوائم المالية الفترية. فالمعيار ألزم المراجعين لأول مرة أن يوضحوا ما إذا كانت تلك القوائم تحتاج إلى تعديلات جوهرية من عدمه كي تتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عامـا. ونظرا لعدم تقديم المعيار لإطار متكامل للفحص المحدود فإن اللجنة ألغته مرة أخري بإصـدار توصية بمعيار جديد (SAS 36) يتناول مسئولية المراجع عن فحص القوائم المالية الفـترية للشـركات التي يرتبط بها المراجع لإتمام مهام المراجعة العادية. في هذا المعيار فإن مراجعي شركات الاكتتاب العام مسئولون عن فحص القوائم الفترية وذلك بإجراء حد أدني من إجراءات الفحص التي حددها المعيار مستفيدين في ذلك بما لديهم من معلومات عن الشركة من خلال مهام المراجعة العادية. كما تضمن المعيار تعديلات جوهرية على فقرات تقرير الفحص المحدود. من هذه التعديلات أن يستهل المراجع الفقرة الافتتاحية بعبارة " قمنا بفحص" بدلا من عـبارة " قمنا بإجراء فحص محدود" كما يتضمن التقرير فقرة إضافية توضح طبيعة ونطاق فحـص مثل هذه القوائم. كما أعيد صياغة رأي المراجع حول التعديلات الجوهرية ليعبر عنها بعـبارة " بـناءا علـى فحصنا، فإنه لم ينموا إلى علمنا ما يستوجب ضرورة إجراء تعديلات جوهرية على القوائم لتتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

ظلـت التوصية رقم (٣٦) هي التوصية السائدة بشأن تطبيق معيار فحص القوائم المالية الفترية من تاريخ صدوره إلى أن تم إلغاؤه كلية عام ١٩٩٢. وطوال تلك الفترة لم تجرى عليه أي تعديلات جوهرية فيما يتعلق بطبيعة ونطاق إجراءات الفحص أو بشكل ومضمون التقرير. وقـد حدث عليه تعديل طفيف بموجب التوصية بمعيار (SAS 66) التي أضافت تعديلا شكليا الفحـص حيـث نصت على قيام المراجع بفحص القوائم سواء أعدت كجزء من الملف المقدم للبورصة الأمريكية (Q-10) أو أعدت لغرض آخر.

٢-٢-٣ المعيار رقم (٧١) من معايير المراجعة الأمريكية

سـبق صدور التوصية بمعيار (SAS 71) كثيرا من إصدارات لجنة معايير المراجعة التي مهدت لتطوير معيار فحص القوائم المالية الفترية. فالمعيار بطبيعته يطبق بواسطة مراجع يرتـبط بمهمـة مراجعة عادية للقوائم المالية السنوية، ويتضمن المعيار حدا من الإجراءات لا ترقـي في نوعها ومداها إلى إجراءات المراجعة العادية، ويعتمد الفحص في مجمله على فهم الرقابة الداخلية وتطبيق المراجعة التحليلية والاستفسارات. ومعظم ما يعتمد عليه معيار الفحص مـن معايير أخرى قد صدر في شأنه توصيات جديدة أو تم استحداث معايير بشأنه لأول مرة. علـى سـبيل المثال تم إصدار توصية جديدة لمعيار الاتصال مع مسئولي الشركة بشأن أمور الـرقابة الداخلـية، ومعـيار تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية، كما استحدثت اللجنة معيارا للاتصـال بلجنة المراجعة بالشركة في كل ما يرتبط بالمراجعة والفحص. بناءا عليه صدرت التوصية بمعيار الفحص في سبتمبر ١٩٩٢ آخذة في الاعتبار المستجدات من المعايير المؤثرة

فـي فحـص القوائم المالية الفترية. وسوف نتناول بالتحليل أهم تعديلات معيار الفحص التي وردت بهذه التوصية على النحو الآتي.

هدف الفحص. يهدف فحص القوائم المالية الفترية بواسطة المراجع إلى تزويد المراجع بأساس يمكـنه مـن إبداء رأي حول ما إذا كانت تلك القوائم تحتاج إلى تعديلات جوهرية لتتمشى مع المـبادئ المحاسبية المقبولة. فالفحص الذي يجريه المراجع طبقا لهذا المعيار قد يطلع المراجع علـى بعض الأمور الهامة المؤثرة في القوائم الفترية ولكنه لا يقدم تأكيدا بأن المراجع سوف يكون على دراية بكل هذه الأمور المؤثرة. ولا يختلف الهدف الذي قدمته تلك التوصية عن ذلك الذي قدمته التوصيات السابقة لنفس المعيار.

المعرفة السابقة على الفحص. ربطت التوصية لأول مرة بين معرفة المراجع بالرقابة الداخلية لأغراض مراجعة القوائم المالية السنوية وفحص القوائم الفترية. فلقد طلبت التوصية أن يحصل المراجعون على معرفة كافية بإجراءات الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد القوائم المالية السنوية والفـترية وذلـك لتعييـن الأخطـاء المحتملة في القوائم الفترية ولاختيار إجراءات المراجعة التحليلية والاستفسارات التي تمكن المراجع من ابداء الرأي.

إجـراءات الفحـص. أدخلت التوصية بعض التعديلات الجوهرية على إجراءات فحص القوائم المالـية الفترية. من أهم هذه التعديلات إجراء استقصاء حول الرقابة الداخلية والتعديلات التي أجريـت علـيها منذ آخر قوائم تم مراجعتها أو فحصها بواسطة المراجع. كما طلبت التوصية صراحة من المراجعين صياغة توقعات مسبقة عن الأرقام التي سوف تتضمنها القوائم الفترية والعلاقـات فيما بينها مستخدمين في ذلك المعلومات المتاحة للمراجع عن طبيعة نشاط العميل والصـناعة التي ينتمي إليها. وحددت التوصية الإجراءات المقبولة للمراجعة التحليلية وطلبت من المراجعين أن يسترشدوا في أداء تلك الإجراءات بالتوصية رقم (٥٦) الصادرة بشأن معيار تطبـيق إجـراءات المـراجعة التحليلـية. بخلاف ذلك فإن إجراءات الفحص الأخرى كقراءة محاضر الجلسات واستقصاء المسئولين عن إعداد القوائم الفترية ظلت كما هي بدون تعديلات.

الاتصـال بلجـنة المراجعة. ألزمت التوصية المراجع أن يناقش بعض الأمور التي قد يتوصل إلـيها بـناءا على فحصه للقوائم مع لجنة المراجعة أو مع المستوى الإداري المناسب بصورة فوريـة كلمـا أمكـن ذلـك. من هذه الأمور: التجاوزات الهامة في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة، الأخطاء والتلاعبات، التصرفات الغير قانونية، والأمور المرتبطة بالرقابة الداخلية.

تقرير المراجع. لم تجرى التوصية أي تعديلات جوهرية على شكل التقرير السابق أو مضمونه باستثناء النص على مسئولية الإدارة عن إعداد القوائم أو المعلومات الفترية ومسئولية المراجع عـن فحصها وفقا لمعايير المراجعة الخاصة بمثل هذا الفحص. وأبقت التوصية على ضرورة الـتفرقة بيـن المراجعة العادية التي تمكن من إبداء رأي والفحص الذي لا يمكن المراجع من إبداء مثل هذا الرأي. كما أبقت على نوع الرأي الذي يبديه المراجع في حالة عدم حصوله على معلومـات تتطلـب تعديلات جوهرية على القوائم. وأخيرا فإن التوصية أوجبت على المراجع تعديـل تقريره في حالة وجود تجاوزات هامة عن المبادئ المحاسبية المقبولة أو في حالة عدم كفاية الإفصاح في القوائم الفترية

خلاصـة ما تقدم فإن التجربة الأمريكية بشأن فحص القوائم الفترية قد مرت بمراحل عديـدة انتهـت بإصـدار التوصية رقم (٧١). في كل مراحل هذه التجربة فإن طبيعة ومدى الإجـراءات التـي يتعيـن على المراجع تطبيقها لا ترقي إلى طبيعة ومدى إجراءات مراجعة

القوائم المالية السنوية. كما أن المراجع بموجب الفحص لا يحصل على نفس القدر من الإثبات الذي يؤهله لتكوين رأي محدد عن القوائم المالية الفترية.

٢-٢ التجربة المصرية

البيئة المصرية حديثة العهد بالإفصاح المحاسبي بصفة عامة والإفصاح عن القوائم المالية الفترية بصفة خاصة. فحتى عام ١٩٩٢ كان التنظيم المحاسبي ينبع كلية من القوانين السارية واللوائح التنفيذية لها دون أي مظهر من مظاهر الإفصاح الاختياري. قبل هذا العام فإن القوانين السارية لم تلزم الشركات بإعداد قوائم مالية لأقل من سنة باستثناء القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بتنظيم وحدات قطاع الأعمال العام. ألزمت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشركات التابعة بإعداد قوائم مالية ربع سنوية، وألزمت الجهاز المركزي للمحاسبات بالتقرير عن هذه القوائم. ومع هذا فإن طبيعة الوحدات الملتزمة بذلك لم تكن مشجعة على الإفصاح عن تلك القوائم لأن القانون لم يلزم بالنشر من ناحية، وكانت الشركات مملوكة للدولة ملكية شبه تامة من ناحية أخرى. والهدف الضمني لهذا الإلزام في ذلك الوقت كان بغرض الرقابة والمتابعة على أداء تلك الشركات لأن الإلزام كان يقضى بضرورة إجراء مقارنة بيانات ربع السنة مع الأرقام المخططة لها في موازنة الشركة التخطيطية. البداية الحقيقية لظهور التقارير الفترية تبدأ من عام ١٩٩٢.

٢-٢-١ قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

هذا القانون مهد الطريق لإجراء تحولات جذرية في هيكل ملكية رأس المال في شركات قطاع الأعمال العام. ومنذ صدوره، تبنت الدولة برنامج للخصخصة بموجبه تم نقل نسب متفاوتة من رأس المال للأفراد وصناديق الاستثمار والمؤسسات الاستثمارية الأخرى. ولقد نظم القانون عملية الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة مطورا لشكل القوائم المالية عما كانت عليه وفقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لهذه الشركات. وجاء بالمادة رقم (٦) من هذا القانون نص يلزم الشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام بإعداد قوائم مالية نصف سنوية عن نتائج أعمالها ومركزها المالي. ونصت المادة على أن تتم مراجعة هذه القوائم بمعرفة المراجع الخارجي وتسلم القوائم وتقرير المراجع لهيئة سوق المال. ورغم أن النص يمثل اعترافا بأهمية التقارير الفترية وأهمية فحص تلك التقارير إلا أن القانون لم يحدد في ذلك الوقت طبيعة الفحص الذي يجريه المراجع على تلك القوائم.

أهمية هذا القانون في تنظيم الإفصاح الفتري لا تنبع من تنظيمه للإفصاح المحاسبي نصف السنوي، لكنها تنبع من تهيئة المناخ لتنشيط حركة الأوراق المالية لشركات الاكتتاب العام. في هذا المناخ ظهرت حالات كثيرة للاكتتاب العام وطرحت الشركات القابضة نسبا متفاوتة من حصص ملكية الدولة في أسهم الشركات التابعة لها. هذا المناخ نشط كثيرا من حركة تداول الأسهم في البورصة وزاد اهتمام المستثمرين بالمعلومات المحاسبية وبدأ الطلب على هذه المعلومات في التزايد. تأسيسا على هذا المناخ الجديد بدأت الشركات النشطة في الإفصاح الاختياري عن النتائج الفترية حتى وإن كان هذا الإفصاح لا يأخذ شكل الإفصاح الرسمي. وزادت حالات الإفصاح الاختياري للقوائم ربع السنوية في الفترة التي أعقبت صدور

هـذا القانون. ومع هذا فإن هذه الحالات كانت بمثابة حالات فردية ولم تكن عامة بالنسبة لكل الشركات أو كل الفترات.

٢-٢-٢ قرارات الهيئة العامة لسوق المال والبورصة

مع ظهور الإفصاح الاختياري في الشركات زادت شكوى المستثمرين الناتجة عن عدم انـتظام الإفصاح لكل الشركات ولكل الفترات، حيث كان الدافع الأساسي للإفصاح الاختياري هـو وجود أخبار جيدة عن نتائج ربع السنة. أما مع وجود أخبار غير جيدة كانخفاض الأرباح والمبـيعات بـالقدر الذي يؤثر في قيمة السهم فإن الشركات كانت تحجب هذه المعلومات عن السوق الأمر الذي يدفع كبار المستثمرين للبحث عنها وتحمل تكلفة الحصول عليها والمضاربة بها. كما كانت هناك أيضا شكوى عامة من عدم ارتباط المراجع بالتقارير ربع السنوية المعلن عنها. ومضمون الشكوى أن ما يتم الإعلان عنه من نتائج كان يتعرض لتعديلات جوهرية عند فحصـه فـي إطار المراجعة العادية للقوائم السنوية بعد أن يكون قد أثر إيجابيا على قرارات المستثمرين.

نتـيجة لشكاوى عدم انتظام الإفصاح ربع السنوي وعدم فحص ما يتم الإفصاح عنه من قوائم ربـع سنوية بواسطة المراجع بدأت الهيئة العامة لسوق المال والبورصة في تولي مسئولياتها على غرار ما تقوم به SEC.

أولا: قرار الهيئة العامة لسوق المال في عام ١٩٩٦

فـي مـارس ١٩٩٦ أصدرت الهيئة العامة لسوق المال قرارا يقضى بإلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد قوائم مالية ربع سنوية عبارة عن قائمة مركز مالي وقائمة دخل على أن يـرفق بهـا تقرير فحص المراجع لهذه القوائم. وعلى أثر هذا القرار نشرت الهيئة في كل الصـحف الرسمية نموذجا للقوائم ربع السنوية التي يتعين على الشركات الالتزام بها. ويعتبر هذا القرار المحاولة الأولى لتنظيم الإفصاح عن القوائم ربع السنوية وتنظيم فحصها. ومع هذا فـإن القرار الذي أصدرته الهيئة لم يوضح طبيعة الفحص الذي يجريه المراجع وإن كان نشر نموذج للقوائم يلزم المراجع بالتحقق من القيم المالية الواردة فيه.

ثانيا: قواعد القيد الصادرة عن البورصة

في أعقاب قرار الهيئة العامة لسوق المال أصدرت البورصة قواعد جديدة للقيد نظمت فـيها الإفصـاح المحاسبي بوجه عام والإفصاح عن التقارير ربع السنوية بوجه خاص. ففي القواعـد الصـادرة أول عام ١٩٩٧ والسارية حتى نوفمبر من عام ٢٠٠١ خصصت القواعد فصـلا مستقلا للإفصاح المحاسبي بوجه عام. في البند (٣-٧) من هذا الفصل نصت القواعد على أنه يتعين على الشركة المصدرة للأوراق المالية إمداد البورصة بصورة من القوائم المالية ربع السنوية مرفقا بها تقرير الفحص المحدود من مراجع حسابات الشركة وذلك خلال ٤٥ يوم علـى الأكـثر من تاريخ انتهاء الربع. وحدد البند (٣-٨) ضرورة استخدام معايير المحاسبة المصـرية لإعـداد القوائـم المالية السنوية وربع السنوية، أو استخدام المعايير الدولية فيما لم يصدر بشأنه معيار مصري. كما ألزم البند (٣-٩) المراجعين بتطبيق معايير المراجعة الدولية في مراجعة القوائم السنوية وفحص القوائم ربع السنوية.

في نوفمبر عام ٢٠٠١ أصدرت البورصة قواعد جديدة للقيد سارية حتى الآن. في هذه القواعـد لـم يطـرأ تعديلات جوهرية على متطلبات الإفصاح والمراجعة عما كانت عليه في

القواعد السابقة. فالمادة ١٨ من القواعد الجديدة أبقت على النص المشار إليه من قبل في المادة (٣-٧) مـن القواعد السابقة. المادة ١٩ من القواعد الجديدة ألزمت المراجعين بفحص القوائم المالـية ربع السنوية وفقا لمعايير المراجعة المصرية. وبناءا عليه فإن التعديلات التي جاءت بهذه القواعد جاءت لتتمشى مع معايير المراجعة المصرية الصادرة في أكتوبر ٢٠٠٠.

من هذا العرض يتضح أن القواعد الصادرة عن البورصة المصرية قد وضعت تنظيما متكاملا لإعداد وفحص القوائم ربع السنوية. وشمول هذا الإطار ينبع من ثلاثة اعتبارات: الأول مصدر الإلزام النابع من متطلبات القيد في البورصة، الثاني من الإحالة إلى معايير المحاسبة المصرية في إعداد القوائم ربع السنوية والتي بدورها تحيل إلى معايير المحاسبة الدولية فيما لم يرد فيه معـيار، والثالـث الإحالة إلى معايير المراجعة المصرية في فحص القوائم الربع سنوية والتي بدورها تحيل إلى معايير المراجعة الدولية فيما لم يرد بشأنه معيار مصري.

٢-٢-٣ المعيار رقم (٢٤٠) من معايير المراجعة المصرية

صـدرت معايير المحاسبة المصرية بالقرار الوزاري رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٠ في ١٩ أكتوبر عام ٢٠٠٠ متضمنة أربعة معايير. المعيار الرابع منها ويحمل رقم (٢٤٠) يتناول مهام الفحص المحدود. وقد وضع المعيار إطارا للفحص المحدود يختلف نسبيا عن المعيار رقم (٧١) من معايير المراجعة الأمريكية. وسوف نتناول فيما يلي أهم جوانب ذلك المعيار.

هـدف الفحص المحدود: يهدف الفحص المحدود إلى تمكين المراجع من تحديد ما إذا كان قد نما إلى علمه ما يجعله يعتقد بأن القوائم المالية غير معدة (في كل جوانبها الهامة) طبقا لمعايير المحاسبة المصرية (تأكيد سلبي). وفي هذا الهدف يوجد اختلافا واضحا عن المعيار الأمريكي حيـث أن الأخـير يقدم تأكيدا محدودا بأن القوائم لا تحتاج إلى تعديلات جوهرية لتتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة، أما المعيار المصري فلا يقدم أي تأكيد في هذا الصدد.

نطـاق الفحص المحدود: نص المعيار على أن يحدد المراجع نطاق الفحص المحدود باختياره الإجـراءات الضرورية لتنفيذ أعمال الفحص للقوائم المالية. كما أوضح المعيار في البند رقم (١٨) مـنه أن يسـتخدم المـراجع حكمه الشخصي في تحديد طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات الفحص. أما المعيار الأمريكي فكان واضحا في تحديد نطاق الفحص وحدده بتطبيق إجراءات المراجعة التحليلية والاستفسارات.

إجـراءات الفحـص المحـدود: المعيار المصري قدم مجموعة من إجراءات الفحص المحدود للقوائـم المالية. هذه الإجراءات في مجملها عبارة عن استفسارات وإجراءات تحليلية، وسوف نعرض لهذه الإجراءات بالتتابع الآتي:

١- الاستفسـارات السـابقة علـى الفحـص: وتشمل الاستفسار عن الأمور الجوهرية كالمـبادئ المحاسـبية التي تطبقها الشركة، وعن إجراءات القيد والتبويب وطريقة تجميع المعلومات للإفصاح، وعن الأمور والتأكيدات الهامة بالقوائم المالية.

٢- الإجـراءات التحليلـية لتحديد البنود التي قد تبدو غير عادية، وتتضمن الإجراءات التحليلـية مقارنـة القوائـم المالية بالقوائم في فترات سابقة، أو مقارنتها مع النتائج المتوقعة، أو دراسة العلاقات فيما بين عناصر القوائم المالية.

٣- الاستفسارات عن القرارات التي اتخذت وتؤثر على القوائم المالية.

٤- قراءة القوائم المالية وتحديد مدي اتفاقها مع الأساس المحاسبي.

٥- الاستفسارات التي تجري بعد الفحص لتقصى أي تغيرات محاسبية أو تغيرات في نشاط الشركة وكذلك تقصى شمول السجلات لكافة المعاملات.

ويتضح من هذا التحديد للإجراءات أن المعيار المصري يختلف كثيرا عن التوصية رقم (٧١) من توصيات المعايير الأمريكية حيث ترك المعيار نطاق الفحص مفتوحا أمام حكم المراجع لاختيار ما يراه مناسبا لمهمة الفحص.

تقرير المراجع. تقرير الفحص المحدود كما جاء في الملحق رقم (٣) المرفق بالمعيار يتضمن ثلاث فقرات. الفقرة الأولي توضح القوائم المالية الخاضعة للفحص، ومسئولية الإدارة عن إعداد هذه القوائم، ومسئولية المراجع عن إصدار تقرير. الفقرة الثانية توضح طبيعة إجراءات الفحص المحدود المسئول عنها المراجع وهي الإجراءات التحليلية والاستفسارات للحصول على المعلومات من مسئولي الشركة. كما توضح الفقرة مسئولية المراجع عن تخطيط وأداء الفحص للحصول على تأكيد مقبول بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة. توضح الفقرة أيضا اختلاف إجراءات الفحص عن المراجعة بغرض إبداء رأي. الفقرة الثالثة توضح رأي المراجع عما إذا كان هناك تعديلات هامة ومؤثرة ينبغي إجراؤها على القوائم لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية..

بالإضافة إلى الملحق رقم (٣) يوجد ملحقين آخرين رقم (٤) ورقم (٥)، الأول يعرض نموذجا لتقرير فحص محدود بتحفظ، والثاني تقرير فحص محدود برأي عكسي وفي الأخير فإن المراجع يبدي رأيا يعبر فيه عن عدم تعبير القوائم بوضوح طبقا لمعايير المحاسبة المصرية. في هذا الصدد فإن تقرير المراجع عن الفحص المحدود لا يختلف عن التقرير الوارد بالتوصية رقم (٧١) من معايير المراجعة الأمريكية باستثناء أن التقرير في المعيار المصري يمكن أن يحمل رأيا عكسيا.

٢-٢-٥ تقييم التجربة المصرية

التجربة المصرية كما عرضناها تتضمن بعض الإيجابيات وتتضمن أيضا بعض السلبيات. على جانب الإيجابيات فإنه يمكن ملاحظة أن تطور الإفصاح المحاسبي وخصوصا الإفصاح عن القوائم المالية ربع السنوية لم يستغرق فترة طويلة بعد صدور قانون سوق رأس المال. وقد يتبادر إلى الذهن أن ما تم من إجراءات في السنوات العشرة الأخيرة قد جاء متأخرا فترة طويلة ولكن يمكن القول بأن التطورات المحاسبية واكبت برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة في بداية التسعينات ولم تتأخر كثيرا عنه. وبناءا عليه فإن أي انتقاد لتأخر تنظيم الإفصاح المحاسبي سوف لا يكون في موضعه. الملاحظة الإيجابية الثانية قيام هيئة سوق المال والبورصة المصرية بما يجب عليها القيام به لتحديد متطلبات التقرير ربع السنوي والفحص المحدود لهذه التقارير. صدور معايير المراجعة المصرية متضمنة أربعة معايير أساسية منها معيار مهام الفحص المحدود لتنظيم فحص القوائم ربع السنوية، وإن كان المعيار نظم بشكل عام مسئولية المراجع المهنية في إنجاز مهام الفحص المحدود دون أن يشير صراحة في أي قاعدة منه إلى القوائم الفترية. ورغم أهمية المعيار في تنظيم فحص تلك القوائم إلا أن الدراسات التي أجريت على البيئة المصرية أوضحت أن المراجعين ومعدي القائم المالية

ومستخدمي تلك القوائم يدركون بدرجة معقولة مسئوليات المراجع ومحتوي تقريره عنها قبل صدور المعيار (د. السيد السقا ١٩٩٩، دكتور عبد الوهاب نصر ٢٠٠٠).

على جانب السلبيات فإننا نسجل بعض السلبيات منها تباطئ لجنة معايير المراجعة المصرية في إصدار معايير إضافية منذ صدور أو إصدار لها. فهناك على الأقل معايير مكملة يتعين إصدارها بشأن الرقابة الداخلية، الخطر والأهمية النسبية، الإجراءات التحليلية وغيرها. مثل هذه المعايير تشكل إطار للمراجعة والفحص من خلال مجموعة مصرية من المعايير. السلبية الثانية صدور معيار الفحص المحدود غير متسقا فيما تضمنه من قواعد. على سبيل المثال في الوقت الذي يشير هدف الفحص إلى عدم تقديم أي تأكيد فإن نموذج التقرير الذي قدمه المعيار في فقرته الثانية ينص على أن المراجع خطط وأدي إجراءات الفحص للحصول على تأكيد مقبول بأن القوائم لا تحتوي على أخطاء مؤثرة. السلبية الثالثة أن المعيار المصري لم يولي عناية خاصة لإجراءات الفحص التحليلي في الوقت الذي يعتبر المراجع مسئولا عن تطبيقها بنص التقرير. هذه الإجراءات أصبحت ضرورية لتنفيذ كثير من مهام المراجع بخلاف مهام المراجعة والفحص المحدود. ولقد قدم العديد من الباحثين هذه الإجراءات كأسلوب فعال في كثير من قضايا المراجعة كالتنبؤ بالعجز المالي وتقدير خطر المراجعة في الشركات ذات الخطورة العالية (د. نجيب الجندي ١٩٨٥، د. زكريا الصادق ١٩٨٩). هذه النتائج توضح فاعلية تلك الإجراءات وتؤكد في نفس تأخر صدور مثل هذا المعيار في مصر.

٣- الإطار النظري وفروض البحث

عرضنا في الجزء الأول من الدراسة النظرية في هذا البحث تحليلا نظريا لإجراءات الفحص التحليلي كإجراء مهم لإنجاز مهام المراجعة والفحص. وتعرضنا لدور المراجع في إنجاز إجراءات الفحص التحليلي، كما عرضنا للتجربتين المصرية والأمريكية في مجال الفحص المحدود. في هذا الجزء نقدم إطارا مستمد من التجربة المصرية والأمريكية وكذلك من محددات الطلب الاختياري على فحص القوائم الفترية.

٣-١ أهمية القوائم الفترية وأهمية فحصها وطبيعة الفحص

أولا: أهمية إعداد القوائم الفترية والإفصاح عنها

تنبع أهمية إعداد القوائم المالية الفترية من حاجة الإدارة المستمرة إلى مثل هذه المعلومات لمتابعة أداء الشركة أولا بأول، كما تنبع أهمية الإفصاح عنها من حاجة المستثمرين للمعلومات الوقتية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (Urbancic, 1992). وعلى المستوى الداخلي فإن إعداد القوائم المالية الفترية لأغراض الاستخدام الداخلي بواسطة إدارة الشركة يعد أمرا بديهيا. فالإدارة تحتاج بصورة مستمرة إلى المعلومات وخصوصا المعلومات المالية التي تمكنها من أداء مسئولياتها في الرقابة واتخاذ القرارات. مع هذا فإن هناك اعتبارات كثيرة ساهمت في ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية الفترية. أهم هذه الاعتبارات حاجة الإدارة إلى مصادر التمويل من سوق رأس المال الأمر الذي دفعها إلى الإفصاح الوفيرعن النتائج المالية للحفاظ على صورة الشركة في السوق. من المعلومات المالية التي كانت تفصح عنها الإدارة في هذا الصدد القوائم المالية الفترية. وأصبحت الشركات تقدم على هذا النوع من

الإفصـــاح الاختـــياري كلما كان لديها أخبار جيدة. ولم تكن الشركات تقدم على إعداد القوائم الفترية أو على فحصها بنفس مستوى القوائم المالية السنوية نتيجة لاعتبارات التكلفة.

مـــن ناحية أخرى فإن توفر المعلومات المالية لدي الإدارة عن أداء الشركة أثناء السنة المالـــية، ومع عدم توفر هذه المعلومات لدي المستثمرين إلا في نهاية السنة، فإن الإدارة كانت تسئ استخدام المعلومات الفترية في تحقيق مكاسب غير عادية على حساب المستثمرين. تطور الأمر بعد ذلك وأصبح كبار المستثمرين يبحثون عن مثل هذه المعلومات ويتحملون في ذلك أي تكلفـــة لتحقـــيق وضع معلوماتي متميز. هذه التصرفات من جانب الإدارة أو من جانب بعض المســـتثمرين أضـــرت بمركز العامة من صغار المستثمرين. ومع كثرة هذه المشاكل فإنه كان لزاما على الجهات الإشرافية أن تنظم الإفصاح عن تلك القوائم وتلزم بفحصها.

ثانيا: أهمية فحص القوائم الفترية

الإلـــزام بـــإعداد القوائم الفترية والإفصاح عنها لا يجنب السوق معظم المشاكل التي عرضـــنا لها. فهذه القوائم مثل القوائم السنوية هي من إعداد الإدارة وتستخدم في تقييم أدائها. وبـــدون ارتـــباط المراجع بها فإن الإدارة قد تتلاعب بالأرقام المالية التي تتضمنها القوائم بما يحقـــق لها أقصى منفعة ممكنة حتى ولو كان هناك معايير محاسبية إلزامية لإعدادها. فوجود المعايير في حد ذاته لا يضمن مصداقية القوائم المالية لعدم وجود طرف مستقل يراقب ويتحقق من مدي التزام الإدارة بهذه المعايير. وبناءا عليه فإن الطلب على فحص القوائم المالية الفترية ينـــبع مـــن نفس عوامل الطلب على القوائم المالية السنوية. وثمة أهمية أخري لفحص القوائم الفترية تنبع من طبيعة عملية إعداد هذه القوائم ذاتها. فهذه القوائم تمثل خروجا على مبدأ تقسيم حـــياة المنشـــأة إلـــى فـــترات دورية عادة سنة. هذا المبدأ يسهم إلى حد كبير في تحديد نطاق العمليات الداخلة في سنة مالية وتلك التي تخص سنوات أخرى. واعتاد المحاسبون على تطبيق إجـــراءات العمـــل المحاسبي لتطبيق هذا المبدأ في نهاية السنة وهو عبء كبير نسبيا يستغرق فترة طويلة. هذا العبء لا يمكن تكراره أربعة مرات سنويا لإعداد قوائم ربع سنوية لما ينطوي علـــيه ذلك من تكلفة مرتفعة. نتيجة لذلك فإن عملية إعداد القوائم الفترية تنطوي على كثير من التقدير المحاسبي لعناصر الإيرادات والمصروفات الداخلة في تقرير ربع السنة. هذا التقدير في حد ذاته يمكن الإدارة من تناقل الربح بين الفترات الدورية والتلاعب بأسعار الأسهم الأمر الذي يضـــيف بعدا إضافيا للطلب على فحص القوائم الفترية. أخيرا فإن أهمية فحص القوائم الفترية تأتـــي مـــن حاجـــة مراجعة القوائم المالية السنوية ذاتها لمثل هذا الفحص. فالفحص الدوري للأرصـــدة والحســـابات يمكن المراجع والإدارة من الوقوف على الأخطاء وأسبابها في مرحلة مبكرة من السنة المالية والعمل على تصحيحها أولا بأول. وبناءا عليه فإن الخطأ الذي يكتشف ويصـــحح فـــي الـــربع الأول لن يتكرر في أرباع السنة التالية وبالتالي لن يمتد للقوائم المالية السنوية. أما ترك القوائم بدون فحص دوري سيجعل أثر الخطأ يمتد حتى القوائم المالية السنوية وعندها سيكون العبء المحاسبي لتصحيح الأخطاء أكبر. في هذه النقطة فإن Ettredge et al (2000) راسل ٧٠٧ شركة للتحقق من ارتباط المراجع بالقوائم ربع السنوية. رد بالإيجاب من هـــذه الشركات ٤٣٤ شركة بنسبة ٦١% أوضحوا جميعا أن ما يتم اكتشافه من أخطاء يصحح أولا بـــأول وبالنســـبة لهذه العدد من الشركات فإن عدد الأخطاء التي يتم تصحيحها في الربع الرابع أقل من تلك الشركات التي لا تتبع نفس الإجراء.

٣-٢ طبيعة فحص القوائم الفترية

كما لا حظنا في عرض التجربة الأمريكية، فإن المراجعين كانوا دائما لا يرتبطون بالقوائم الفترية بأي نوع من أنواع الارتباط. السبب الرئيسي الذي كان يساق في تلك الآونة هو أن المراجع ليس لديه الوقت الكافي لفحص هذه القوائم بنفس معايير فحص القوائم المالية السنوية ومن ثم فإن أي تقرير يصدره المراجع بشأنها لن يحمل نفس المستوى من التأكيد المطلوب للقوائم المالية السنوية. ويؤكد المراجعون أن ذلك أن المستثمرين لن يفهموا أي درجات متفاوتة من التأكيد، وعليه سوف يلقون على المراجعين نفس المسئولية التي تلقي عليهم لفحص القوائم المالية السنوية. كما ساق المراجعون مبررات أخري لذلك منها أن فحص القوائم المالية الفترية سوف يكون مكلفا بدرجة لا تبررها الأتعاب السنوية التي يحصلون عليها في الوقت الذي تمارس فيه ضغوط بيئية لتخفيض أتعاب المراجعة.

رغم معارضة المراجعين الارتباط بالقوائم الفترية، إلا أنهم لم يعارضوا ذلك من حيث المبدأ وإنما كانوا يرغبون في وضع حدود للمسئولية التي تلقي عليهم من جراء ذلك. في نفس الوقت فإن المستثمرين والمراجعين يرغبون في فحص القوائم الفترية والتقرير عنها بينما كانت الإدارة الطرف الوحيد الذي يرفض ذلك بسبب ما يترتب عليها من زيادة في الأتعاب (أنظر Ettredge et al 2000, p. 197).

هذا التحليل يؤدي بنا إلى حقيقة هامة في تحديد طبيعة الفحص المحدود. هذه الحقيقة هي التكلفة. فالمستثمرين لديهم الرغبة في تحمل تكلفة مناسبة للحصول على معلومات وقتية بمستوي مقبول من المصداقية، والمراجعون لا يرغبون في تحمل أي تكاليف إضافية لفحص القوائم الفترية أو لتحمل أي مسئولية عنها تجاه المستثمرين دون أن يقابل ذلك وجود أتعاب إضافية عن هذه المهمة، والإدارة لا ترغب في تحمل أي تكلفة إضافية لدفع أتعاب المراجعين. في ظل هذه المواقف المتعارضة فإن الحل الذي يفرضه السوق ويحقق توازن المصلحة ينبع من المنافع التي يحققها فحص القوائم المالية الفترية فحصا محدودا.

بالنسبة للإدارة فإن الفحص الدوري وتصحيح الأخطاء أولا بأول يقلل من العبء الحسابي اللازم لتصحيح الأخطاء إذا تم تصحيحها مع المراجعة السنوية في نهاية السنة. ومن ناحية أخري فإن الإفصاح عن تلك القوائم مصحوبا بها درجة مقبولة من التأكيد سوف يكون له أثر على قيمة المنشأة السوقية.

بالنسبة للمستثمر فإنه لن يكون بحاجة إلى إنفاق موارده للبحث عن المعلومات والتحقق منها كما هو الحال عندما لا توجد آلية لإعداد وفحص القوائم الفترية والإفصاح عنها.

بالنسبة للمراجع فإن التكلفة التي يتحملها نتيجة بذل الجهد والوقت اللازم للتحقق من القوائم السنوية سوف تفوق تلك التكلفة التي يتحملها عندما يكون هناك فحص دوري كل ربع سنة. ومع هذا فإن هناك تكلفة إضافية يتحملها المراجع للفحص الدوري الذي يجريه للقوائم الفترية ولهذا لا بد أن يحصل المراجع على أتعاب نظير هذا الفحص. هذا التحليل يقودنا إلى النتيجة الآتية.

نتيجة رقم (١): سوف تتحقق مصلحة كافة الأطراف المرتبطة بالشركة إذا تم فحص القوائم الفترية نظير أتعاب معينة.

فـــي هذه الحالة لا يجب أن يفهم أن المراجع سيحصل على أتعاب عن الفحص الدوري لمقابلة الـــتكلفة الكلية لإنجاز مهمة الفحص، ولكن أتعابه هنا سوف تعادل التكلفة الإضافية الناتجة عن قـــبول مهمة الفحص فقط. فالمراجع يحصل على أتعاب نظير مراجعة القوائم المالية السنوية، وإذا ارتـــبط بمهمة فحص القوائم ربع السنوية فإنه سوف يحصل على أتعاب معينة نظير هذا الفحـــص، لكـــن مهمة الفحص الدوري سوف تقلل من تكلفة المراجع لفحص القوائم السنوية. وبناءا عليه تنخفض أتعاب الفحص الدوري بمقدار الوفر في تكلفة المراجعة السنوية.

نتـــيجة رقـــم (٢): تنخفض أتعاب الفحص المحدود بمقدار وفر التكلفة التي يحققه المراجع في مراجعة الأرصدة النهائية.

من ناحية أخري فإن المراجع لا يمكنه أن يباشر إجراءات جمع أدلة الإثبات المادية للتحقق من القيم المالية الفترية لأنه سوف يقوم بمثل هذه الإجراءات للتحقق من القيم المالية السنوية. على ســـبيل المـــثال فجرد المخزون يحتاج لوضع خطة للجرد وتوقف حركة المخازن لإتمام الجرد الســـنوي. ويـــتولى المـــراجع تقييم إجراءات الجرد وحضور عملية الجرد للتحقق من التزام العاملين بالخطة الموضوعة للجرد. هذا الإجراء لا يمكن تكراره في نهاية الفترات الدورية لأنه مكلـــف ويحتاج لوقت طويل نسبيا. بناءا عليه فإن إجراءات جمع أدلة الإثبات لا يمكن تطبيقها على أساس ربع سنوي وإلا سوف تكون عملية الفحص مكلفة ومعوقة لنشاط الشركة.

نتـــيجة رقـــم (٣): تـــنخفض أتعـــاب الفحص مرة أخرى نتيجة عدم جدوى تطبيق إجراءات المراجعة الموجهة لجمع أدلة مادية للإثبات.

إعـــداد القوائم المالية ربع السنوية لا يمكن إتمامه بنفس الإجراءات الختامية التي تجري على القوائـــم المالـــية السنوية. على هذا الأساس فإن الإجراءات المحاسبية المتبعة في قياس نتائج الفـــترة الدورية تعتمد بدرجة كبيرة على التقدير والحكم في تحديد ما يخص الفترة من إيرادات ومصـــروفات. في ضوء ذلك فإن المراجع لا يعد مسئولا مسئولية كاملة عن تكوين رأي عن الموجودات ولا يسأل عن عدم تطبيقه إجراءات المراجعة الهامة كطلب المصادقات أو حضور الجـــرد ومعايـــنة الأصول الثابتة. لكن الخطورة في القوائم الفترية تكمن في إمكانية التلاعب بالأرباح الدورية ومن ثم فإن المستثمر يحتاج إلى تأكيد مقبول بعدم وجود ضرورة لتعديل القيم المالية وخاصة الأرباح الفترية. ودرجة التأكيد التي يقدمها المراجع هنا لا ترقى لدرجة التأكيد التـــي يقدمهـــا فـــي مـــراجعة القوائم المالية السنوية. تأسيسا على ذلك فإن مسئولية المراجع واحتمالات تعرضه لمساءلة قضائية في مهام الفحص المحدود لن تكون بنفس الدرجة في مهام المراجعة السنوية. هذا يؤدي بنا إلى النتيجة رقم (٤).

نتيجة رقم (٤) تنخفض أتعاب الفحص مرة أخرى نتيجة انخفاض احتمالات المسئولية المترتبة على درجة التأكيد التي يقدمها المراجع بناءا على الفحص.

في ضوء النتائج السابقة يمكن أن نلاحظ انخفاض أتعاب فحص القوائم المالية الربع سنوية عن أتعـــاب المـــراجعة الســـنوية، كما نلاحظ أيضا أن الأتعاب التي يحصل عليها مراجع الشركة الأصـــلي تقل عن أي أتعاب يقبلها مراجع آخر .لا يرتبط مع الشركة بمهمة المراجعة السنوية. نتـــيجة لذلك فإنه يعد أمرا نادرا أن نلاحظ في الواقع العملي شركة ترتبط بمهمة فحص القوائم الفـــترية وترتبط بآخر بمهمة مراجعة القوائم المالية السنوية. ولكن التحليل الذي قدمناه من قبل يفســـر ظاهرة خاصة في البيئة المصرية هي أن الشركات التي تعهد بمراجعة القوائم السنوية لاثنين من الشركات أحيانا تعهد بمهمة فحص القوائم ربع السنوية إلى مراجع واحد من الاثنين.

وفـــي ضوء آليات التكلفة التي استخدمناها في التحليل السابق فإن توازن المصلحة اقتضى أن تكون طبيعة الفحص على النحو الآتي:

- الفحص الدوري لا ينطوي على استراتيجية محددة للحصول على الأدلة وإنما هو بمثابة فحص انتقادي يهدف إلى تبرير القيم المالية.
- لا يهدف الفحص إلى تقديم نفس الدرجة من التأكيد التي تقدمها المراجعة العادية.
- تتناســب المســئولية الملقاة على عاتق المراجع في مهام الفحص مع درجة التأكيد التي يقدمها المراجع من الفحص.
- لا يعــتمد المراجع في تنفيذ الفحص على إجراءات جمع أدلة الإثبات بقدر ما يحتاج إلى إجراءات لجمع المعلومات والحكم على النتائج.

٣-٣ إجراءات الفحص المحدود

تتحدد الإجراءات الملاءمة للفحص المحدود في ضوء الهدف من الفحص وطبيعة ذلك الفحص. من حيث الهدف فإن نشر القوائم الفترية في حد ذاته يهدف إلى تقديم معلومات وقتية لإطــلاع المستثمرين على تطور نتائج النشاط كل ربع سنة. المشكلة الأساسية لهذا النوع من الإفصــاح هــي التلاعب بالأرباح المحاسبية من فترة لأخرى بغرض التأثير في سعر السهم. علــى هــذا الأساس فإن المستثمر يرغب في تقديم بعض التأكيد بأن تقديرات الإدارة بشأن ما يجــب الــتقرير عنه كانت ملائمة بالنسبة لنشاط الشركة خلال الفترة وأن نتائج الفترة لم يكن مــبالغا فــيها في ضوء تطور نشاط الشركة والصناعة والحالة الاقتصادية العامة. والمراجع الخارجــي، من خلال ممارسته لمهام المراجعة العادية لنفس الشركة أو لشركات مماثلة أو أي شــركات أخري، يكون لديه المقومات الأساسية للقيام بمهمة الفحص ويكون في وضع أفضل للحكــم علــى معقولية القيم المالية الربع سنوية. هذه المقومات تتضمن المعرفة، والمعلومات وانخفــاض الــتكلفة. مــن هذه المقومات يمكن لنا أن نضع الشروط التي يجب أن تتوافر في إجراءات الفحص المحدود.

٣-٣-١ الشروط التي يجب توافرها في إجراءات الفحص

المعيار المصري للفحص المحدود أكد في البند رقم (١٨) منه على دور حكم المراجع الشخصي في تحديد طبيعة إجراءات الفحص. والمعيار الأمريكي أكد على ذلك أيضا في معظم فقــراته. في ضوء ذلك فإن المقومات السابقة تساعدنا في تحديد بعض الشروط التي يجب أن تحققها الإجراءات المستخدمة في مهمة فحص معينة.

الشرط الأول: يجب أن يضيف الإجراء معرفة إضافية للمراجع عن طبيعة نشاط الشركة.

الشــرط الثانــي: يجب أن يترتب على الإجراء وفرة في المعلومات التي تساعد المراجع على تعيين التقلبات الغير متوقعة في القيم المالية وتحديد الأسباب المحتملة لها والحكم على مقبولية سبب معين لهذه التقلبات.

الشرط الثالث: يجب أن تكون تكلفة تطبيق الإجراء منخفضة نسبيا.

وهــذا الشــرط يعــد أساســيا حــتى لا يلجأ المراجع إلى إجراءات تضيف قدر منخفض من المعلومات في الوقت التي تقدم فيه تأكيد مرتفع وتكلفتها علية لا يبررها هدف وطبيعة الفحص.

٣-٣-٢ إجراءات الفحص الضرورية

الشروط السابقة يمكن استخدامها كمعايير لتحديد الإجراءات الضرورية لأغراض الفحص. فهذه الشروط تستبعد مجموعة من إجراءات المراجعة منها، اختبار السجلات والدفاتر المحاسبية لأي مدي، جرد المخزون معاينة الموجودات الثابتة، مصادقة العملاء والموردين، وغيرها. مثل هذه الإجراءات تقدم دليل موضوعي على درجة عالية من التأكيد، وتكلفة تطبيق أي منها مرتفعة ولا يترتب عليها وفرة في المعلومات التي تتيح للمراجع الحكم على معقولية قيم مالية معينة على الرغم من أنها تتقابل تماما مع معرفة المراجع السابقة.

أما الإجراءات التي يمكن أن تحقق الشروط السابقة فإنها تشمل الإجراءات الآتية.

١- الإجراءات التحليلية

الإجراءات التحليلية توفر للمراجع نظرة شمولية فاحصة عن تطور القيم المالية وعن علاقات المجموعة المترابطة من تلك القيم والآثار المتبادلة فيما بين كل قيمة والقيم الأخرى. هذه الاتجاهات والعلاقات تمكن المراجع من الوقوف على التقلبات غير العادية وتمكنه أيضا من تحديد أسباب هذه التقلبات. على جانب آخر فإن معظم البيانات اللازمة لتطبيق هذه الإجراءات متاحة للمراجع من خلال أوراق المراجعة السابقة أو يمكن الحصول عليها من الشركة ومن ثم فإن تكلفة تطبيق تلك الإجراءات تعتبر منخفضة نسبيا. وهناك العديد من الإجراءات التحليلية التي يقترحها الباحثين. في هذا الصدد فإن المراجع يمكنه الاستمرار في الفحص التحليلي طالما أن الإجراء الإضافي يضيف إلى معرفته ويوفر له معلومات مؤثرة في الحكم وفي نفس الوقت تكون تكلفة الحصول على البيانات اللازمة لتطبيقه منخفضة نسبيا.

٢- الاستفسارات

الاستفسارات التي يجريها المراجع يمكن أن توفر للمراجع كم كبير من المعلومات الضرورية للفحص. فالمراجع في هذه المهمة ليس بحاجة إلى فحص نظام الرقابة الداخلية، أو فحص إجراءا نظام التسجيل والتبويب والتلخيص المحاسبية، أو اختبار السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة بقدر ما يحتاج إلى معلومات عن كل هذه الأمور. فالمراجع هنا سوف يستفسر من الإدارة والعاملين عن الرقابة الداخلية ونظم القيد والتسجيل ويقارن ما يحصل عليه من ردود مع معرفته السابقة بالمنشأة التي جمعها عبر سنوات سابقة أو مع معلوماته التي توصل عليها عند قبوله مهمة المراجعة. من ناحية أخرى فإن المراجع يحتاج إلى المعلومات المالية والغير مالية التي تطلعه على تطور نشاط المنشأة واتجاه هذا النشاط سواء كان مصدر هذه المعلومات داخلي أو خارجي. تتضمن هذه المعلومات الطلب على منتجات المنشأة ومؤشرات الصناعة والأحداث الاقتصادية العامة المؤثرة في نشاط الشركة.

معلومات الاستفسار تعتبر معلومات أساسية للمراجع قبل الفحص التحليلي وبعده. ففي مرحلة ما قبل الفحص فإنها تساعد المراجع في توقع القيم المالية، أما في مرحلة ما بعد الفحص فإنها تطلعه على أمور تساعده في صياغة فروض تفسيرية للتقلبات الغير متوقعة إن وجدت. من ناحية أخري فإن هذه الاستفسارات توفر للمراجع قدرا معقولا من المعلومات بتكلفة منخفضة.

٣- التقصي

عندما يصل المراجع إلى انطباع معين بوجود تقلبات غير عادية في القيم المالية ربع السنوية فإنه يتحول من أسلوب الاستفسار لأسلوب تقصي الأسباب. فكلا الأسلوبين يوفر

للمراجع معلومات ضرورية، لكن طريقة تقصى المعلومات تختلف عن طريقة الاستفسار لأن المراجع سوف يتحول معه إلى طريقة انتقادية تبحث عن معلومات تؤيد الأسباب المحتملة. في إجراءه للتقصي فإن المراجع في ذهنه فروض معينة عن أسباب محتملة ومن ثم فإنه لن يسأل أسئلة مباشرة تؤدي إلى معلومات عامة وإنما تكون أسئلته بصورة غير مباشرة الهدف منها الحصول على معلومات محددة تساعد المراجع في تأييد أو رفض فرض تفسيري معين.
وتقصي المعلومات هنا سوف يكون مصدره الإدارة والعاملين بالشركة، والمراجع في ضوء كل ما لديه من معلومات ومعرفة سابقة يقرر قبول الاعتماد على هذه المعلومات من عدمه.

٣-٣-٣ دور معرفة المراجع

نظرا لأن الفحص المحدود لا يعتمد على الأدلة الموضوعية لتأييد القيم الدفترية، ونظرا لأن مستخدمي القوائم ربع السنوية بحاجة إلى رأي خبير قبل الاعتماد على معلومات تلك القوائم، فإن رأي المراجع يعتمد على حكمه وتقديره للأمور في ضوء ما حصل عليه من معلومات في مراحل الفحص المختلفة. والمعلومات التي يتعامل معها المراجع تحتاج إلى أساليب مختلفة لجمعها وتختلف درجة اعتماد المراجع على المعلومة بحسب ارتباطها بالمهمة وبحسب موثوقية مصدرها. فالمعلومات هنا تخضع لتقييم دوري ومستمر من جانب المراجع كلما تقدم في مهمة الفحص، كما تخضع للتخزين في الذاكرة وتتفاعل مع مخزون المعرفة لدي المراجع قبل أن يقرر الاحتفاظ بالمعلومة في ذاكرته أو طرحها جانبا بصورة مؤقتة أو نهائية. في كل عمليات تشغيل المعلومات ذهنيا فإن مخزون ذاكرة المراجع من المعرفة يتفاعل مع معلومات المهمة قبل أن يحكم المراجع أو يقرر أي قرار بشأن المهمة.

بخصوص معرفة المراجع فإننا عرضنا للأنواع المختلفة من المعرفة في الدراسات السابقة ووجدنا أن المعرفة الخاصة بالمهمة وبالفحص التحليلي تكون مؤثرة أكثر من المعرفة العامة بأمور المراجعة. ومشكلة المعرفة المحددة بالفحص أنه لا يوجد مراجع متخصص في الفحص التحليلي فقط وإنما يمكن تصور ارتباط مراجع معين بشركة معينة في مهمة مراجعة عادية. على هذا الأساس فإن مراجع الشركة يفوق في أداءه أي مراجع آخر حتى ولو كان صاحب خبرة طويلة في مجالات المراجعة.

٣-٤ نموذج الدراسة والفروض

التحليل النظري السابق يقودنا إلى أن مهمة الفحص المحدود تعبر عن تفاعل معلومات الفحص التي يحصل عليها المراجع في مراحل مختلفة مع معرفة المراجع وصولا إلى قرار بشأن المهمة. وتمر هذه العملية بمراحل إدراك المعلومات والحكم على حالة التقلبات وتحديد نوع التقرير. والعملية بهذا الشكل عملية تتابعيه بها تأثيرات مرحلية ومتداخلة. هذه المراحل المتتابعة تشكل نموذجا نظريا للتقرير عن القوائم الفترية.

٣-٤-١ نموذج العلاقات الهيكلية

تتابع مراحل عملية الفحص تكشف عن تقديم المعلومات في مراحل مختلفة، في هذه المراحل فإن إدراك المعلومات وحكم المراجع يسبق عملية القرار بحيث يؤثر الإدراك في الحكم وكلاهما يؤثر في قرار المراجع. مثل هذا التتابع لا يمكن دراسته من خلال الأساليب

الإحصـــائية التقليدية كالانحدار وتحليل التباين وغيرها لأنها تتعامل مع نوعين من المتغيرات بعلاقـــة واحدة ثنائيةٍ أو متعددة في اتجاه واحد. وللتعامل مع العلاقات المتداخلة ذات المراحل المـــتعددة، فـــإن الباحثيـــن طوروا نموذج العلاقات الهيكلية Structural equation model للـــتعامل مـــع هـــذه العلاقات. فالأسلوب يسمح بتتابع العلاقات حيث يكون متغير أو مجموعة متغيرات بمثابة متغيرات تابعة في مرحلة ثم تعامل كمتغيرات مستقلة في المرحلة التالية. كما يـــتعامل الأســـلوب مـــع المتغـــيرات المشاهدة Observed variables والمتغيرات العاملية الضـــمنية Latent variables. الأولي تعبر عن المتغيرات التي يمكن تسجيلها أو قياسها من الحالـــة محـــل البحث، أما المتغيرات الضمنية فإنها عوامل مشتركة تعبر عن مقياس مشترك لمجموعة من المتغيرات المشاهدة.

ولقد بدأ استخدام الأسلوب في العديد من مشاكل المحاسبة بداية من مطلع التسعينات، على سبيل المـــثال Rodger (1992) أستخدم الأسلوب في بناء نموذج وصفي يصور كيفية اتخاذ قرار منح القروض بناءا على المعلومات المحاسبي، كما أستخدمها Chong and Chong (2002) في مشكلة الموازنات حيث تم ربط مستوى الاشتراك في إعداد الموازنة بدرجة ارتباط الفرد بالهدف،وبالمعلومات الملائمة للعمل ، وبمستوى الإنجاز.

في هذا البحث سوف نستخدم هذا النموذج في إطار الفحص المحدود على النحو الآتي.

٣-٤-٢ نموذج العلاقات الهيكلية للفحص المحدود

الشكل رقم (١) يصور نموذجا لاستخدام المعلومات في مراحل الفحص المحدود. هذا الـــنموذج يعتـــبر نموذجـــا نظريا يصور علاقات تصورية يجب اختبارها من خلال النموذج الإحصائي الملائم.

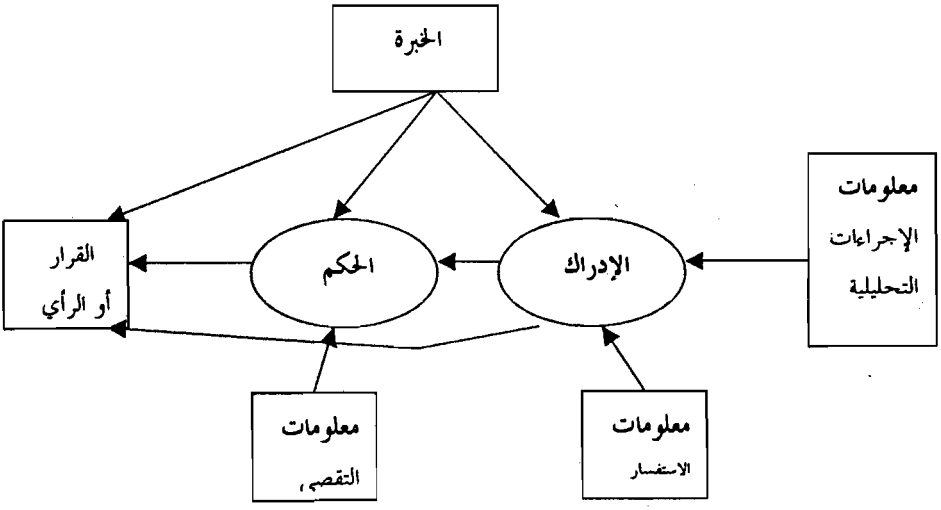

شكل رقم (١): يوضح النموذج النظري للعلاقات

فعلى المستوى النظري من بناء النموذج، فإن ذلك النموذج يوضح المفاهيم النظرية التي ينطوي عليها النموذج وما بها من علاقات تصورية. أما النموذج الإحصائي الذي يمكن توليفه من البيانات الفعلية المجمعة عن متغيرات النموذج النظري، فإنه يعتبر ترجمة عملية للنموذج النظري الأمر الذي يؤكد وجوده أو عدم وجوده في الواقع. وفي هذا الجزء من الدراسة نكتفي بعرض العلاقات التصورية ونرجئ النموذج الإحصائي لها في الجزء التالي.

العلاقة الأولى: يعبر عنها بإدراك المراجع لمعلومات الفحص المختلفة.

العلاقة الثانية: يعبر عنها بأثر الإدراك والمعرفة على حكم المراجع.

العلاقة الثالثة: تمثل علاقة الإدراك والحكم والمعرفة بقرار المراجع.

هذه العلاقات المتتابعة والمتداخلة يمكن التعبير عنها واختبار المعنوية لها باستخدام نموذج العلاقات الهيكلية فقط.

٣-٤-٣ فروض البحث

الإطار النظري الذي قدمناه في هذا الجزء يقدم نموذجا نظريا ينطوي على كثير من العلاقات بين المتغيرات المشاهدة والضمنية، وبينها وبين المتغير التابع. هذه العلاقات تشكل أساس صياغة الفروض العلمية التي يتعين اختبارها من خلال النموذج الإحصائي الذي يلائم النموذج النظري المقدم هنا. هذه الفروض يمكن أن تشمل الآتي:

الفرض الأول: فرض الإدراك المتفاوت للمعلومات

لا يدرك المراجع كل معلومات الفحص بدرجة واحدة وإنما يدرك منها ما يؤثر في مهمته بصورة أكبر.

نسعى من خلال هذا الفرض أن نثبت أن درجة إدراك المراجع للمعلومات متفاوتة.

الفرض الثاني: فرض تأثير المعلومات على الحكم

يتأثر حكم المراجع بما أدركه من معلومات مختلفة في المرحلة السابقة

في هذا الفرض فإننا نحاول أن نثبت أن المراجع يستند في حكمه على نتائج توصل إليها من خلال تفاعل معرفته مع المعلومات التي حصل عليها من قبل.

الفرض الثالث: تأثر المراجع بتفسيرات الإدارة

عندما يتوصل المراجع إلى تقلبات غير عادية ترجح وجود خطأ فإن المراجع لا يعتمد كثيرا على تفسيرات الإدارة.

بهذا الفرض نحاول التحقق من اعتماد المراجع على مبررات الإدارة كما أوضحت الدراسات السابقة.

الفرض الرابع: معرفة المراجع

تتأثر كل مراحل تكوين الرأي بمدي معرفة المراجع في مجالات المراجعة والفحص.

يتفق هذا الفرض مع معظم الدراسات السابقة، حيث يهدف إلى تأكيد دور خبرة المراجع في أداء الفحص المحدود وخاصة الإجراءات التحليلية.

الفرض الخامس: أثر مراحل الفحص على قرار المراجع

يتأثر قرار المراجع بإصدار تقرير معين بدرجة إدراكه للمعلومات والحكم الذي توصل إليه ومعرفته.

هذا الفرض في مجمله يحاول تفسير درجة تأثر قرار المراجع بمتغيرات الدراسة، وفي مجمله فإن الفرض يثبت معنوية النموذج في تفسير مهمة الفحص المحدود.
الجزء التالي من الدراسة عبارة عن دراسة تجريبية لاختبار الفروض السابقة والفروض الفرعية المكونة لها.

التجربة الميدانية

في هذا الجزء من البحث نقدم تجربة ميدانية تهدف إلى تصوير نموذج وصفي لاستخدام معلومات الإجراءات التحليلية ومعلومات الفحص الأخرى في تكوين رأي عن القوائم المالية الفترية ودور معرفة المراجع في هذا النموذج. من خلال النموذج الذي تكشف عنه الدراسة يتم التحقق من فروض البحث المقدمة في الجزء السابق. ونتناول التجربة الميدانية في هذا الجزء بدءا بتحديد مهمة الفحص، التصميم التجريبي، العينة، جمع البيانات، النتائج الإحصائية. في الجزء الخاص بالنتائج الإحصائية نقدم النتائج المرتبطة بالنموذج الوصفي ككل، ثم نقدم النتائج الخاصة بالفروض.

١- مهمة الفحص

تعتمد مهمة البحث على تقديم البيانات اللازمة لإنجاز مهمة الفحص المحدود لمعلومات تقرير ربع سنوي. هذه البيانات عبارة عن بيانات مالية تمكن المراجع من تنفيذ الفحص التحليلي، وردود على استفسارات من المراجع سعى للحصول عليها قبل الفحص التحليلي، ثم بيانات ناتجة عن تقصى المراجع أسباب تقلبات عادية أو غير عادية في القوائم ربع السنوية.

١-١ البيانات المالية

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات فعلية لإحدى الشركات العاملة في مجال صناعة الأسمنت في تصميم مهمة الفحص المستخدمة في هذه الدراسة. وتم تعديل البيانات الفعلية لتلائم هدف الدراسة واختبار الفروض. وتم الحصول على بيانات الربع الأول لسنة ١٩٩٨، و١٩٩٩ وذلك عن بيانات قائمة الدخل: المبيعات، وتكلفة البضاعة المباعة وصافى الربح. كما تم الحصول على بعض بيانات قائمة المركز المالي المرتبطة بقائمة الدخل وهي المخزون والعملاء ونسبة التداول. بالإضافة إلى ذلك تم تقديم نفس البيانات عن ٢٠٠٠ موزعة ربع سنويا. أما الفترة تحت الفحص فهي بيانات الربع الأول لسنة ٢٠٠١ وتم تقديم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل عن ذلك الربع كاملة.
لتنفيذ الاختبار التجريبي تم تقديم بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠١ على شكل حالتين منفصلتين.
الحالة التجريبية الأولى: توضح انخفاض طبيعي في نشاط الشركة ترتب عليه انخفاض المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وصافى الربح. وفي قائمة المركز المالي أثرت الحالة بصورة طبيعية على العملاء بالنقص وعلى المخزون بالزيادة.
الحالة الثانية: في هذه الحالة رغم انخفاض نشاط الشركة إلى أن هناك ثبات نسبي في مجمل الربح وفي صافي الربح نتيجة خطأ متعمد يتمثل في تحميل المخزون بجزء من المصروفات البيعية الأمر الذي ترتب عليه زيادة نسبة مجمل الربح نتيجة انخفاض تكلفة البضاعة

المباعة بنسبة تفوق نسبة النقص في المبيعات. في هذه الحالة تم تعديل رقم المخزون عما كان عليه ليكس هذا الخطأ.

١-٢ المعلومات الناتجة عن الاستفسارات

يقصد بها تلك المعلومات التي يتوصل إليها المراجع قبل الفحص بالاستفسار عن الأمور المؤثرة في الفحص سواء من داخل الشركة أو من خارجها. هذه المعلومات عبارة عن: (١) معلومات عن الصناعة توضح انخفاض المبيعات على مستوى القطاع وكذلك انخفاض مجمل الربح وصافي الربح للشركات المماثلة، (٢) رد من الإدارة على استفسار من المراجع يفيد عدم إدخال تعديلات جوهرية على نظام الرقابة الداخلية، (٣) رد من الإدارة على استفسار من المراجع يفيد بعدم تغيير السياسات المحاسبية التي اتبعتها في السنوات السابقة.

١-٣ معلومات تقصي أسباب التقلبات

يفترض هنا أنه بعد إنجاز الفحص التحليلي والوقوف على بعض التقلبات العادية أو الغير عادية يقوم المراجع بتقصي أسباب هذه التقلبات. بناء على تقصى أسباب التقلبات في الحالات التجريبية نفترض أن المراجع حصل على المعلومات الآتية: (١) تبرير من الإدارة يوضح أن انخفاض الكميات المباعة هو سبب انخفاض المبيعات والعملاء وزيادة المخزون، (٢) توضيح من الإدارة يفيد بعدم تغيير طريقة المتوسط المتحرك في تقييم المخزون، (٣) توضيح من الإدارة يفيد ضغط النفقات ردا على تقصى المراجع أسباب انخفاض تكلفة البضاعة المباعة وانخفاض المصروفات البيعيه.

ولم تطلع مفردات العينة على الخطأ الذي أدخلناه على البيانات وهو تحميل المخزون بجزء من تكاليف البيع والتوزيع.

٢- التصميم التجريبي

تم تصميم التجربة بالشكل الذي يخدم طبيعة المهمة ودقة النتائج التي نسعى للحصول عليها مع الأخذ في الاعتبار عدم توافر العدد الكافي من المراجعين المشاركين في التجربة. لتحقيق ذلك تم استخدام نوعا من التصميم التجريبي يسمح باستخدام عينة البحث بالتعرض لكل الحالات التجريبية والرد عليها. هذا النوع من التصميم التجريبي يعرف بتصميم القياس المتكرر Repeated measures. في هذا النوع يقوم كل فرد في العينة بالعمل على كل الحالات التجريبية المستخدمة في التجربة. وطبقا لهذا التصميم يتعامل كل المراجعين المشاركين في التجربة مع الحالتين التجريبيتين المشار إليهما أعلاه.

٣- العينة وإجراء جمع البيانات

العينة التي استهدفتها هذه الدراسة كانت ١٠٠ مراجع من درجات وظيفية مختلفة ممن يعملون في مكاتب مراجعة تراجع قوائم مالية لشركات ملزمة بالإفصاح عن قوائم مالية ربع سنوية، إلى جانب ٥٠ من طلبة الدبلومات العلمية من تخصص المراجعة. قام الباحث بالاتصال بعشرة مكاتب مراجعة وبإدارات مراقبة شركات قطاع الأعمال العام بالجهاز المركزي للمحاسبات على أساس أن الجهاز مازال مرتبطا بالعديد من الشركات التي لم يتم خصخصتها

بالكامل. كما تم التعرف على ٤٢ طالبا من طلبة دبلوم المحاسبة والمراجعة الفرقة الثانية دفعة ٢٠٠٢ ممن لديهم معرفة بإجراءات المراجعة ويعملون في مكاتب مراجعة من الحجم المتوسط أو الصغير أو يرتبطون بالقوائم المالية في شركات مساهمة خاصة. في الاتصال المبدئي قام الباحث بشرح أهداف البحث وأهميته والتأكيد على أن ما يقوم به من مهام في هذه التجربة يجب أن يتم بعناية وأن يعكس فكر المراجع للوصول إلى نموذج يحتذي به في العمليات المماثلة. كما تم التأكيد على حياد الباحث في معالجة ردود المراجعين وأنه يضمن سريتها وعدم ربط نتيجة معينة بإجابة محددة كما لا يتم ربط الردود بشخص معين بذاته.

تم إرسال حزمة البحث إلى عدد مستهدف هو ١٢٧ مراجع تم الحصول منهم على تأكيد بالمشاركة، موزعة ٤٩ مراجع من المكاتب الخاصة، ٣٦ من مراجعي الجهاز بالإضافة إلى ٤٢ من طلبة الدراسات العليا. تم توزيع حزم البحث عليهم مع الحفاظ على قناة اتصال مع كل منهم للرد على أي استفسار وتحديد موعد استلام الردود. بعد مرور شهر وبعد معاودة الاتصال بمفردات العينة لحثهم على إنجاز المهمة جاءت الردود من المفردات موضح فيها خبرة المشاركين في التجربة.

٣-١ الردود

الردود التي استلمها الباحث من عينة الدراسة موزعة على النحو الآتي:

- بلغت الردود المستلمة من مراجعي المكاتب الخاصة ٣١ رد بنسبة ٦٣%.
- بلغت الردود المستلمة من مراجعي الجهاز ٢٢ رد بنسبة ٦١%.
- بلغت ردود طلبة الدراسات العليا ١٩ رد بنسبة ٤٥%.

بذلك يكون إجمالي الردود التي استلمها الباحث ٧٢ رد بنسبة ٥٧% تقريبا. وبفحص الردود اتضح أن هناك ثلاث ردود فشل أصحابها في إنجاز المهمة وبالتالي تم استبعادها من العينة. الردود المستبعدة كانت كلها من عينة الطلبة مما يوضح صعوبة إنجاز المهمة لدي هذه الفئة ويفسر في نفس الوقت ضعف نسبة الردود لديهم. بهذا الاستبعاد يكون عدد الردود القابلة للتحليل ٦٩ رد بنسبة قدرها ٥٤%. هذا العدد من الردود يعد مقبولا بالمقارنة بصعوبة المهمة ودرجة تخصصها في مهام استخدام الإجراءات التحليلية في فحص القوائم ربع السنوية، وبالمقارنة أيضا بأحجام العينات في الدراسات السابقة التي عرضنا لها من قبل.

٣-٢ توزيع سنوات الخبرة

نظرا لأن إطار تطبيق الإجراءات التحليلية يعتمد بدرجة كبيرة على عوامل سيكولوجية مرتبطة بالقدرات الذهنية للمراجع فإن معرفة المراجع تمثل عامل جوهري في هذا الإطار. فالمراجع يستخدم المعلومات الناتجة عن الفحص ويقابلها مع مخزون المعرفة في ذاكرته. هذه المقابلة ينتج عنها درجة من الإدراك لما يحصل عليه المراجع من معلومات. المعلومات التي أدركها المراجع تؤثر بعد ذلك في حكم المراجع وقراره بشأن مهمة الفحص. على هذا الأساس فإن المعرفة تعد متغير أساسي في مثل هذه البحوث وتقاس المعرفة هنا بعدد سنوات الخبرة التي مارسها المراجع في مهام الفحص والمراجعة.

استخدام عدد سنوات الخبرة كبديل ملائم للمعرفة تطلب منا حساب توزيع سنوات الخبرة بصرف النظر عن الفئة التي ينتمي إليها المراجع وكان التوزيع على النحو الآتي:

- خبرة مرتفعة نسبيا تبدأ من أكثر من ٥ سنوات فأكثر وبلغ عدد هذه المجموعة ١٨ مراجع (١٢ من المكاتب الخاصة والباقي من الجهاز) بمتوسط خبرة ٨,٥ سنة.
- خبرة متوسطة من أكثر من سنتين حتى ٥ سنوات وبلغ عدد هذه المجموعة ٢٥ مراجع (١٣ من مكاتب المراجعة، ٨ من مراجعي الجهاز، و٤ من الطلبة) بمتوسط خبرة ٤,١ سنة.
- خبرة منخفضة سنتين فأكثر وعددها ٢٦ مراجع (٦ من المكاتب الخاصة، ٥ من مراجعي الجهاز، ١٤ من الطلبة) بمتوسط خبر ١,٧ سنة.

٤- حزمة البيانات، استمارة الاستقصاء وإجراءات تنفيذ المهمة

استخدم الباحث حزمة بيانات تحتوى على كافة بيانات التجربة المطلوب من المراجع البحث فيها. الحزمة كانت عبارة عن ملف مغلق بداخله مظروفين لحفظ الأوراق. المظروف الأول يتضمن بيانات الحالة الأولى، والمظروف الثاني يتضمن بيانات الحالة الثانية. في ترتيب أوراق كلا المظروفين تم ترقيم الأوراق المستخدمة بحسب تتابع استخدامها في إنجاز المهمة.

١- احتلت البيانات المالية التاريخية المستند الأول للبيانات المقدمة.

٢- المستند الثاني كان عبارة عن الاستفسارات الخاصة بحالة الرقابة الداخلية، والسياسات المحاسبية المتبعة، ونظم القيد والترحيل والتبويب.

٣- المستند الثالث كان عبارة عن بيانات الصناعة.

٤- المستند الرابع اختلف في الحالة التجريبية الأولى عن الثانية. في الحالة الأولى تضمن المستند إيضاح من الإدارة بانخفاض الكميات المباعة وإشارة إلى بيانات الصناعة. أما في الحالة التجريبية الثانية فإن مفردات العينة استلمت المستند بنفس صورته السابقة مع تضمينه مبررات من الإدارة بشأن المخزون والتكلفة والمصروفات البيعية.

٥- المستند الخامس كان عبارة عن قائمة استقصاء يطلب من المراجعين الرد عليها وتسليمها للباحث.

٤-١ إستمارة الاستقصاء

إستمارة الاستقصاء المستخدمة في هذه التجربة كانت عبارة عن ثلاثة أجزاء منفصلة، الجزء الأول منها منفصل عن المظروفين ومرفق ببيان الإرشادات المقدم في التجربة. يتضمن هذا الجزء ثلاث أسئلة أساسية، السؤال الأول عن عدد سنوات الخبرة في مهام المراجعة بشكل عام، والسؤال الثاني عن مدي مدى معرفة المراجع واستخدامه للإجراءات التحليلية، السؤال الثالث عن مدي ارتباط أو معرفة المراجع بمهام الفحص المحدود. بالنسبة للسؤال الثاني والثالث تم وضع الإجابات المحتملة على مقياس تدريجي من خمس درجات تبدأ من رقم (١) قيمة منخفضة جدا، وتنتهي برقم (٥) قيمة مرتفعة جدا.

كما تم إعداد استمارتين منفصلتين أرفقت استمارة منها بالحالة الأولى والأخرى مع الحالة الثانية. كلا الاستمارتين تضمن نفس الأسئلة بنفس أسلوب قياس الردود. تضمنت استمارة

الاستقصاء ثمانية أسئلة. مع كل سؤال طلب من المراجع تحديد رده على مقياس من سبع نقاط تختلف معناها بحسب السؤال.
السؤال الأول والثاني لقياس مدي اعتماد المراجع على المعلومات المالية ومعلومات الاستفسارات عن الإجراءات الرقابية والسياسات والطرق المحاسبية. الدرجة (١) تعبر عن اعتماد ضعيف للمراجع عليها، وتعبر الدرجة (٧) عن اعتماد المراجع عليها بدرجة كبيرة.
السؤال الثالث والرابع تم صياغتهما بطريقة تقيس مدي قبول المراجع لمبررات الإدارة ومدي قبول معلومات الصناعة في تفسير أي تقلبات عادية أو غير عادية في القيم الدفترية. استخدم للإجابة على السؤالين نفس درجات الإجابة على السؤالين، الأول والثاني.
السؤال الخامس والسادس يقيسان حكم المراجع على الحالة. السؤال الخامس يسأل عن احتمال وجود تقلبات غير عادية، أما السؤال السادس فيقيس احتمال وجود خطأ متعمد وراء هذه التقلبات. الدرجة (١) تعبر عن احتمال منخفض جدا والدرجة (٧) تعبر احتمال مرتفع جدا.
السؤال السابع والثامن تم استخدامهما لقياس قرار المراجع في نهاية الفحص. السؤال السابع يطلب من المراجع تحديد مدي ضرورة إجراء تعديلات جوهرية على القيم الدفترية. أما السؤال الثامن فيسأل عن مدي حتمية التقرير بشكل ملائم عن التقلبات إذا لم يتم تعديلها. كلا السؤالين يقيسان متغير قرار المراجع وتم استخدام نفس المقياس من (١) إلى (٧).

الإجراء المستخدم في تنفيذ المهمة قدم للمراجعين في شكل مجموعة من الإرشادات العامة توضح محتويات الملف وترتيب الأوراق والمطلوب من المراجع. تضمن هذه الإرشادات طبيعة الحالة، وأكدت على انفصال المظروفين، وطلب من كل مراجع بعد فحص البيانات المقدمة أن يبين رأيه في مكل حالة على حده على قائمة الاستقصاء المرفقة بكل مظروف. وضعت ورقة الإرشادات داخل الملف وخارج المظروفين.

٦- النتائج الإحصائية

النموذج النظري المقدم في الشكل رقم (١) في الجزء السابق لا يمكن التعامل معه إحصائيا بشكل شمولي ومتكامل باستخدام الأساليب الإحصائية التقليدية سواء البسيطة أو المتعددة. والأسلوب الذي طوره الباحثون في المجالات السيكولوجية للتعامل مع حالات الحكم والقرار المركبة هو أسلوب العلاقات الهيكلية Structural equation model.
ويستخدم هذا الأسلوب هنا في توصيف النموذج النظري واختباره واختبار مكوناته.

٦-١ توصيف النموذج (المتغيرات والعلاقات)

نموذج العلاقات الهيكلية يصور العلاقات المركبة والمتداخلة بين مجموعة من المتغيرات المشاهدة Observed variables ومجموعة من المتغيرات العاملية Latent Variables، وكذلك العلاقات بين المتغيرات الضمنية ذاتها. وتوصيف النموذج يعني تقدير المتغيرات الضمنية من علاقتها مع المتغيرات المشاهدة، ثم تصوير علاقة المتغيرات الضمنية في شكل علاقة انحدار. ونعرض فيما يلي توصيف النموذج من خلال العلاقة بين متغيراته.

٦-١-١ المتغيرات

أولا: المتغيرات المشاهدة

مـــن قائمـــة الاستقصاء التي قدمناها في الدراسة الميدانية حصلنا على عدد ١١ متغير مشاهد، سبعة متغيرات منها مستقلة والأربعة الباقية متغيرات تابعة.

أ- المتغيرات المستقلة: X-Variables

المتغـــيرات المستقلة في الدراسة والتي يطلق عليها X-Variables تشمل المتغيرات السبعة الآتية:

- عدد سنوات الخبرة مقاسه بعدد السنوات (الرمز exp)
- المعرفة بالإجراءات التحليلية: درجيه من ١ إلى ٥ (الرمز anal)
- المعرفة بالفحص المحدود: درجيه من ١ إلى ٥ (الرمز lmr)
- مدي اعتماد المراجع على المعلومات المالية: درجيه من ١ إلى ٧ (الرمز fi)
- مدي اعتماد المراجع على معلومات الاستفسار: درجيه من ١ إلى ٧ (الرمز nf)
- مدي قبول المراجع لتبريرات الإدارة : درجيه من ١ إلى ٧ (الرمز mang)
- مدي قبول المراجع لمعلومات الصناعة : درجيه من ١ إلى ٧ (الرمز ind)

ب- المتغيرات التابعة y-Variables

المتغـــيرات التابعة هي متغيرات مشاهدة أيضا يطلق عليه y- Variables، تم قياسها من خلال ردود المراجعين على الأسئلة من الثامن إلى الحادي عشر.

- درجة اعتقاد المراجع بوجود تقلبات غير عادية: درجيه من ١ إلى ٧ (الرمز unex)
- درجة اعتقاده بوجود خطأ متعمد: درجيه من ١ إلى ٧ (الرمز err)
- مدي ضرورة إجراء تعديلات: درجيه من ١ إلى ٧ (الرمز mod)
- مدي حتمية تعديل تقرير الفحص: درجيه من ١ إلى ٧ (الرمزrep)

ثانيا: المتغيرات العاملية (الضمنية) Latent Variables

المتغـــيرات العاملـــية لا يتم قياسها بأي وسيلة من وسائل القياس الميداني، وإنما هي عوامل مشتركة تشتق من مجموعة من المتغيرات المشاهدة المرتبطة إحصائيا وذلك من خلال التبايـــن المشـــترك لهذه المجموعة. وتنقسم المتغيرات العاملية (الضمنية) إلى نوعين نحددهما على النحو الآتي.

أ- المتغيرات العاملية المستقلة Ksi-Variables

هي مجموعة من المتغيرات يطلق عليها Ksi، وتعتبر عوامل تشتق من المتغيرات المســـتقلة وتؤثر في المجموعة الثانية من المتغيرات العاملية. هذه المجموعة لا يسمح لها بأن تتأثر بالمتغيرات التابعة المشاهدة أو بالمتغيرات العاملية الأخري وإنما تؤثر فيها فقط، ومع هذا فإن الإصدارات الحديثة من النموذج قد أدخلت تعديلات لتأخذ في التحليل الأثر المرتد على هذه المتغيرات. الأتي المتغيرات الضمنية المؤثرة والمقدرة في هذه الدراسة.

- متغير عاملي يقيس معرفة المراجع (الرمز K)

ويقـــدر مـــن متغـــيرات: ســـنوات الخـــبرة، المعرفة بالفحص التحليلي، والمعرفة بالفحص المحدود.

- متغير عاملي يقيس إدراك المراجع (١) (الرمز P1)
ويقدر من إدراك المراجع للمعلومات المالية ومعلومات الفحص الأخري.
- متغير عاملي يقيس إدراك المراجع (٢) (الرمز P2)
ويقدر من مدي قبول المراجع لمبررات الإدارة والمبررات المشتقة من معلومات الصناعة.

ب- المتغيرات العاملية التابعة Eta-Variables

هي مجموعة من المتغيرات يطلق عليها Eta، وتعتبر عوامل تشتق من المتغيرات التابعة. ويمكن أن يؤثر متغير أو أكثر منها في متغير أو أكثر من نفس النوع، وفي جميع الأحوال فإنها تتأثر بالمتغيرات الضمنية المستقلة. الآتي المتغيرات الضمنية التابعة المستخدمة في هذه الدراسة.

- متغير عاملي يقيس حكم المراجع (الرمز J)
يقدر هذا المتغير من درجة اعتقاد المراجع بوجود تقلبات غير عادية، ودرجة اعتقاده بوجود خطأ متعمد وراء هذه التقلبات.
- متغير عاملي يقيس قرار المراجع (الرمز D)
يقدر هذا المتغير من ضرورة إجراء تعديلات جوهرية وحتمية التقرير عن التعديلات.

٦-١-٢ العلاقات الإحصائية

يصور النموذج نوعين من العلاقات، النوع الأول علاقة كل متغير عاملي بالمتغيرات المشاهدة المكونة له، والنوع الثاني يصور العلاقات الهيكلية بين المتغيرات الهيكلية. وعلى الرغم من أن النوع الأول لا يقدم دليلا مباشرا على صحة النموذج النظري، إلا أن له أهمية بالغة في تكوين النموذج الإحصائي الذي يختبر النموذج النظري. هذه الأهمية تأتي من ضرورة توليف علاقات النموذج، فإذا فشل الأسلوب الإحصائي في اشتقاق متغيرات عاملية من هذه العلاقات فإن النموذج الإحصائي في مجمله لن يتحقق. علاوة على ذلك فإن هذه المتغيرات هي التي تندمج فيما بينها لتوليف العوامل التي تستخدم في بناء علاقات هيكلية تختبر النموذج النظري بصورة مباشرة.

ولقد قدمنا النوع الأول من العلاقات فيما بين المتغيرات المشاهدة والمتغيرات العاملية المكونة لها عند تقديمنا للمتغيرات الضمنية. ونقدم هنا للعلاقات الهيكلية التي تمثل إطارا مرحليا يربط مجموعة المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة.

أولا: العلاقة الهيكلية الأولى

تعكس هذه العلاقة تأثر حكم المراجع (J) بمدي معرفته السابقة (K) وبالمعلومات التي أدركها من الفحص سواء المعلومات المالية أو غير المالية (P1)، أو بإدراك المراجع لمبررات الإدارة ومعلومات الصناعة كمبررات تفسيرية (P2).

ثانيا: العلاقة الهيكلية الثانية

تصور هذه العلاقة مدي تأثر عامل قرار المراجع بالعوامل الأخرى، وفيها نربط عامل قرار المراجع (D) بمدي معرفة المراجع (K)، وإدراكه للمعلومات (P1)، وإدراكه للأسباب والمبررات (P2)، وحكمه على الحالة (J). ويلاحظ في هذه الحالة أن المتغير العاملى التابع (D) يتأثر بمتغير عاملى تابع آخر (J) ليعكس لنا ذلك الآثار المرحلية لعملية اتخاذ القرار.

٦-٢ اختبار النموذج

اختبار النموذج الإحصائي يتم من خلال مراحل إحصائية مختلفة، إذا فشل الاختبار في أي مـــرحلة منها فإن ذلك يعني أحد أمرين. الأول أن البيانات تحتاج إلى حلول إحصائية كأن يتم تحويل قيم المتغيرات العاملية إلى قيم معيارية حتى يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية. الأمر الثانـــي يعنـــي إذا فشلت الحلول الإحصائية فإن النموذج الإحصائي لا يمثل النموذج النظري بســـبب عـــدم ملائمـــة العلاقـــات، أو المتغيرات، أو البيانات. وسوف نعرض فيما يلي لنتائج الاختبار الإحصائي لكل حالة تجريبية على حدة. فلقد استخدمنا بيانات كل حالة لتكوين نموذج إحصائي مستقل للوقوف على مدي ملائمة النموذج لحكم المراجع وقراره في كل حالة.

٦-٢-١ اختبار توليف النموذج

طـــبق الباحـــث برنامج LISREL الإحصائي المتخصص في العلاقات الهيكلية على بـــيانات كـــل حالة تجريبية. ولقد قبل البرنامج البيانات بدون أي حلول إحصائية وأفرز رسم المســـار Path Diagram وكون العوامل والعلاقات الهيكلية من البيانات دون الحاجة لحلول إحصائية أخرى. ويتم الحكم على ذلك من خلال رسم المسار ومقاييس جودة التوليف.

أ- رسم المسار

والشكل رقم (٢) يوضح شكل المسار التالي شكل العلاقة في الحالتين ولك نوضح عليه معاملات مسار حيث لكل حالة معاملات مستقلة نعرضها في الاختبارات التالية.

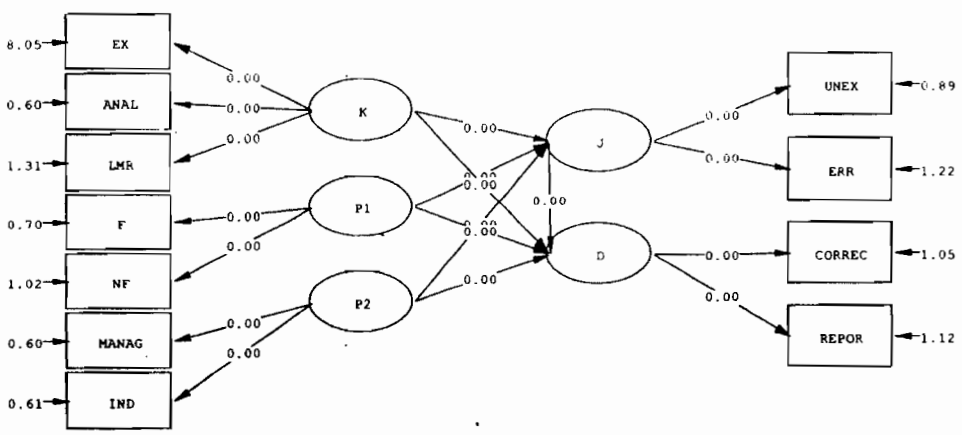

شكل رقم (٢): رسم المسار للعلاقات الهيكلية

ب- جودة التوليف

أما جودة توليف النموذج فكانت مرتفعة في كلا الحالتين، ففي الحالة التجريبية الأولي كانت قيمة الإحصاء Chi-Square تساوي ٤٧٧,٩ معنوية عند أقل من ١%. وقيمة نفس الإحصاء في الحالة التجريبية الثانية كانت ٧٧,٤ معنوية عند أقل من ١%. وكلا المقياسين يدل على أن البيانات والمتغيرات والعلاقات تعتبر ملائمة لتكوين النموذج الإحصائي.

٦-٢-٢ اختبار المعاملات

في هذه المرحلة من الاختبار يتم اختبار معاملات العلاقات المكونة للمتغيرات العاملية. ويوجد نوعين من المعاملات، معاملات تربط المتغيرات المشاهدة التابعة بالمتغيرات العاملية التابعة ويرمز لها بالرمز (λ^y)، والأخرى تربط المتغيرات المشاهدة المستقلة بالمتغيرات العاملية المستقلة ويرمز لها بالرمز (λ^x). من خلال هذه المعاملات يمكن أن نختبر أهمية كل متغير في تكوين العوامل.

الجدول رقم (١) يوضح هذه المجموعة من المعاملات في كلا الحالتين التجريبيتين.

العلاقة	معاملات الحالة الأولي		معاملات الحالة الثانية	
	المعامل	t	المعامل	t
العوامل التابعة Eta (λ^y)				
الحكم (J)				
وجود تقلبات غير عادية	٠,٨٣		٠,٧٦	
وجود خطأ متعمد	٠,٨٩	١٥,٧**	٠,٨٤	٦,٩٧**
القرار (D)				
ضرورة التعديل	١٤,٤		٠,٨٣	
حتمية التقرير	٠,٥٤	٤,٤٥*	٠,٧٨	٦,٥٦**
العوامل المستقلة Ksi (λ^x)				
معرفة المراجع (K)				
سنوات الخبرة	٢,٧٤	٢٢,٦**	٢,٧٩	١١,٢٢**
المعرفة بالفحص التحليلي	٠,٣٧	٣,٠٣*	٠,٣٦	٢,٨٤
المعرفة بالفحص المحدود	١,٠٣	٨,٥١**	٠,٩٧	٧,٠٤**
إدراك المعلومات (P1)				
المعلومات المالية	٠,١٢	٠,٩٨	٠,٦٢	٦,٢٤**
المعلومات الغير مالية	٠,٤٢	٣,٤٧*	٠,٥٨	٤,٤٩*
إدراك المبررات (P2)				
مبررات الإدارة	٠,١٠	٠,٨٢	٠,٠٢	١,١٦
معلومات الصناعة	٠,١٦	١,٣٥	٠,٠٤	٢,٤٣

* معنوية عند أقل من ٥% ** معنوية عند أقل من ١%

جدول رقم (١): معاملات تقدير المتغيرات العاملية

يتضح من هذا الجدول قوة تقدير كل المتغيرات العاملية عدا إدراك المراجع للمبررات. ونعرض لكل علاقة منها على النحو الآتي:

١- تكوين معرفة المراجع

تتمـــثل هذه المعرفة في سنوات الخبرة، ومدى معرفة المراجع بمهام الفحص المحدود. أمـــا مـــا يتعلق بالمعرفة بالإجراءات التحليلية فإن التحليل يكشف ضعف هذه المعرفة مما يدل على عدم استناد المرَاجعين على إجراءات تحليلية متقدمة.

٢- إدراك معلومات الفحص

إدراك المعلومات اختلف في الحالة الأولى عن الحالة الثانية. في الوقت الذى استند فيه المـــراجعون أكثر على معلومات الاستفسارات في حالة عدم وجود خطأ متعمد، فإنهم استندوا أكثر إلى المعلومات المالية في حالة وجود الخطأ. وهذا يدل على أن المراجعين يعتمدون على إجراءات بسيطة للفحص التحليلي.

٣- إدراك معلومات تقصي الأسباب

لـــم توضـــح المعـــاملات السابقة أي اعتماد جوهري على مبررات الإدارة أو معلومات الصـــناعة. ومـــع هذا فإن معلومات الصناعة كانت مفيدة للمراجعين في حالة وجود خطأ، أما المعلومات التي يحصل عليها من الإدارة فإنه لا يعطيها وزنا كبيرا مقارنة بمعلومات الصناعة.

٤- تكوين حكم المراجع

الـــتقديرات التي قدمها المراجعون لدرجة اعتقادهم بوجود تقلبات غير عادية، ودرجة اعـــتقادهم بوجود خطأ متعمد وراء هذه التقلبات كانت معنوية ومتقاربة في كلا الحالتين. هذا يدل على أن المراجعين أصدروا أحكام صحيحة في كلا الحالتين.

٥- إصدار الرأي

أصدر المراجعين قرارات مختلفة إلى حد ما بشأن تكوين الرأي عن الحالة. ففي الوقت الـــذي ركـــز فـــيه المراجعون على ضرورة التعديل في حالة عدم وجود خطأ دون ضرورة للتقرير، فإنهم ركزوا على التقرير أكثر من ضرورة التعديل في حالة وجود خطأ متعمد.

٦-٢-٣ اختبار العلاقات الهيكلية

اختـــبار العلاقات الهيكلية هو الاختبار الأساسي للنموذج النظري وللمفاهيم والعلاقات الـــنظرية التـــي يـــنطوي علـــيها. فـــي هذه المرحلة يقدم لنا الأسلوب الإحصائي نوعين من المعـــاملات، ومنها يتم اختبار العلاقة الهيكلية الإحصائية. النوع الأول من المعاملات، معامل علاقـــة المتغيرات العاملية المستقلة وتأثيرها على المتغيرات العاملية التابعة (يرمز له بالرمز γ GAMMA). أما النوع الثاني من المعاملات فيعكس العلاقة بين المتغيرات العاملية التابعة بالمتغـــيرات العاملية التابعة الأخرى (ويرمز له بالرمز β BETA). الجدول رقم (٢) يوضح هذه المعاملات ومعنويتها الإحصائية في كل من الحالتين التجريبيتين.

توضـــح النـــتائج الواردة بجدول رقم (٢) بعض الحقائق الهامة في سبيل التحقق من النموذج الـــنظري. فالعلاقـــات الـــواردة بهـــذا الجدول تعتبر معنوية في مجملها ولكن درجة معنوية المعاملات تختلف فيما بين الحالتين.

١- هيكل حكم المراجع

يتأثر حكم المراجع في حالة عدم وجود خطأ مقصود بدرجة معرفة المراجع، ومع هذا فإن هذه العلاقة توضح أن درجات الحكم التي أصدرها المراجعون من ذوى المعرفة المرتفعة كانـــت عالـــية والعكس، إلا أن الحالة التجريبية الأولى لم تكن تتطلب نفس الدرجة من أحكام الدرجـــة الثانـــية. أما معامل إدراك المعلومات فكان سالبا في الحالة الأولي وموجبا في الحالة

بصـــورة مكثفة على المعلومات للوصول إلى الحكم الملائم في كل حالة. ففي الوقت الذي كان معامل إدراك المعلومات عالي في حالة عدم وجود خطأ فإنه كان أقل في حالة وجود خطأ. أما إدراك المبررات فلم يكن له دور يذكر في هذه العلاقة.

العلاقة الهيكلية	معاملات الحالة الأولي		معاملات الحالة الثانية	
	المعامل	t	المعامل	t
العلاقة المكونة للحكم (J)				
معرفة المراجع (K)	٣,٣٤	٢٧,٦**	٠,٥٣	٥,٨٤*
إدراك المعلومات (P1)	-٢,٨٦	٢٣,٦**	١٠,٤	١٠,٧**
إدراك المبررات (P2)	-٠,٣٥	٢,٨٧	٠,٠٧	١,٣
القرار (D)				
حكم المراجع (J)	٠,٨٤	٦,٩٣**	٢,٤٧	١٣,٣**
معرفة المراجع (K)	٠,٥٢	٤,٣١*	٠,٥٢	٣,٠٥*
إدراك المعلومات (P1)	-٠,٢٥	٢,٠٣	٠,٢٩	١,٨٤
إدراك المبررات (P2)	-٠,٢٨	٢,٣٥	٠,١٥	١,٥

* معنوية عند أقل من ٥% ** معنوية عند أقل من ١%

جدول رقم (٢): معاملات العلاقات الهيكلية

٣- هيكل الرأي

علاقـــة هيكل الرأي توضح هي الأخرى بعض المؤشرات الهامة. فرأي المراجع في الحالة الأولي يتوافق مع الحكم الذي أصدره ويرتبط بصورة طردية مع معرفة المراجع ونفس النتيجة ظهرت أيضا في الحالة الثانية.

٦-٣ نتائج اختبار الفروض

النـــتائج الإحصائية التي قدمناها في الأجزاء السابقة تساعدنا هنا في اختبار الفروض والـــتحقق مـــنها. فلقد قدمنا من قبل خمسة فروض عن العلاقات التصورية التي يتكون منها النموذج النظري، سوف نتناول كل فرض منها على النحو الآتي.

١- فرض إدراك المعلومات

يمكـــن اختبار هذا الفرض من معنوية معاملات المتغيرات المشاهدة المستقلة المرتبطة بمعلومات الفحص وعلاقتها بالمتغيرات العاملية المستقلة (P1, P2). فمن الجدول رقم واحد يتضـــح أن المراجعيـــن اعتمدوا على معلومات الفحص الأخرى بصورة أكبر من المعلومات المالية في حالة وجود تقلبات غير عادية لا تنطوي على خطأ (قيمة t= ٣,٤٧ معنوية بالنسبة للمعلومـــات الغـــير مالية، مقابل t= ٠,٩٨ غير معنوية للمعلومات المالية). ثم ارتفعت أهمية المعلومـــات المالية في حالة وجود تقلبات غير عادية تنطوي على خطأ وأصبحت تفوق أهمية المعلومـــات الأخـــرى (قيمة t= ٦,٢٤ معنوية للمعلومات المالية مقارنة بقيمة ٤,٤٩ معنوية

للمعلومـــات الغير مالية). أما معلومات تقصي أسباب التقلبات غير العادية فلم تثبت معنويتها وخصوصـــا بالنسبة للمبررات التي تقدمها الإدارة. وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتسليم المراجع بالمبررات التي تقدمها الإدارة. ومع هذا فإن وزن الاستفادة من معلومات الصناعة قد ارتفع في حالة وجود خطأ.

وتوضح هذه النتائج أن درجات إدراك المراجع للمعلومات متفاوتة مما يؤكد الفرض الأول.

٢- فرض الحكم

في هذا الفرض نحاول التحقق من تأثير متغيرات الإدراك ومعرفة المراجع على حكم المراجع عن التقلبات غير العادية والخطأ المرتبط بها. وبالرجوع إلى جدول (٢) أعلاه، حالة عدم وجود خطأ، يتضح أن معرفة المراجع لها الأثر الأول على الحكم بمعامل موجب (قيمة t = ٢٧,٦ معـــنوية). كما اتضح أن معرفة المراجعين كانت أقل تأثيرا في الحكم في حالة وجود خطـــأ ولكـــن تأثيرها ظل معنويا. أما متغير الإدراك الأول فارتبط بعلاقة عكسية في الحالة الأولي مما يدل على أن المراجعين يستخدمون المعلومات المالية ومعلومات الفحص بأكبر مما يجـــب ويتضـــح ذلك من حالة عدم وجود خطأ حيث كانت الأحكام متدنية في الوقت زاد فيه اعتماد المراجعين على المعلومات، بينما كانت هذه العلاقة طرديه لتعكس الأحكام المرتفعة لهذه الحالة.

تأسيســـا علـــى ذلك فإن الفرض تحقق بالنسبة لمعرفة المراجع وإدراك المعلومات ولم يتحقق بالنسبة لإدراك المبررات.

٣- فرض تفسيرات الإدارة

يـــتم الـــتحقق من هذا الفرض من علاقة متغير الإدراك (P2) بالمبررات المقدمة من الإدارة. وكمـــا أوضحنا في الفرض الأول فإن المعلومات التي قدمتها الإدارة كانت أقل إدراكا مـــن جانـــب المراجعين، مما يدل على أن تأثير هذه المعلومات على أداء المهمة كان ضعيفا وبذلـــك يتحقق الفرض الثالث. وبرغم عدم معنويتها فإن معلومات الصناعة كانت مفيدة بعض الشيء في أداء المهمة أكثر من مبررات الإدارة.

٤- فرض معرفة المراجع

فـــي كل العلاقات التي كانت معرفة المراجع متغيرا فيها فإن هذه المعرفة كانت مؤثرة بصـــورة إيجابية في العوامل الناتجة عن كل مرحلة. ويتضح دور المعرفة تحديدا في مرحلة الحكـــم حيث كانت قيمة الإحصاء (t) لمعامل المعرفة يساوي ٦,٩٣ في حالة عدم وجود خطأ ويســـاوي ٥,٨٤ في حالة وجود خطأ. كما كان المعامل أيضا معنويا في مرحلة القرار بالنسبة للحالتيـــن. أمـــا دور المعرفة في إدراك المعلومات فلم تظهره النتائج الموضحة من قبل، لكن مخرجات البرنامج الإحصائي أوضحت أن معامل ارتباط المعرفة بإدراك معلومات الفحص (P1) كانت ٧٤%، ٦٥% للحالتين التجريبيتين بالترتيب.

هذه النتائج تؤكد الفرض الرابع.

٥- فرض قرار المراجع

العلاقة الهيكلية للقرار في الحالتين (من جدول ٢) توضح أن قرار المراجع يتأثر فقط بـــالحكم ومعرفة المراجع بينما لم يتأثر بمعلومات الإدراك. وهذا يحقق الفرض جزئيا مما يدل على أن إدماج معلومات الفحص في حكم معين تؤثر في هذا الحكم ولا تنعكس في القرار. أما الحكم محملا بأثر المعلومات فيؤثر في قرار المراجع.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الهدف الأساسي لهذا البحث هو تصوير كيفية استفادة المرجعين من المعلومات الناتجة إجراءات الفحص التحليلي ومعلومات الفحص الأخرى وتفاعل هذه المعلومات مع معرفة المراجع في الوصول إلى رأي عن القوائم المالية الفترية. ولتحقيق هذا الهدف تم التعرف على دور الإجراءات التحليلية في الفحص ومدي تأثر هذه الإجراءات بالعوامل السيكولوجية للمراجعين. كما عرضنا للتجربة الأمريكية والتجربة المصرية في فحص القوائم الفترية. ومن كل ما سبق قدم البحث تحليلا نظريا لأهمية وطبيعة الفحص المحدود والإجراءات الضرورية له. وانتهينا من التحليل النظري إلي أن الفحص المحدود هو بمثابة تقييم للمعلومات الناتجة عن الإجراءات التحليلية وعن أساليب الاستفسار والتقصي، وتلعب خبرة المراجعين دورا حيويا في هذه العملية، وتم التعبير عن ذلك بنموذج نظري تم اختباره بنموذج إحصائي ناتج عن أسلوب العلاقات الهيكلية.

وتم تصميم تجربة لعينة من المراجعين لتوفير البيانات اللازمة لاختبار النموذج. ولقد أوضحت النتائج الدور الهام للمعلومات المالية ومعلومات الاستفسار في تكوين الرأي مما يوضح إقدام المراجعين على استخدام إجراءات الفحص التحليلي على الأرقام المالية بالشكل البسيط لهذا الفحص. كما تبين أهمية دور الخبرة في إدراك المعلومات والحكم على الحالة واتخاذ قرار بشأنها. أما المعلومات التي تنطوي على تبريرات من الإدارة فإنها لم تكن ذات أهمية بالنسبة للمراجعين في أي مرحلة من مراحل تكوين الرأي. والنتيجة المهمة الأخرى كانت التحقق من نموذج اتخاذ القرار بتتابع مراحل الإدراك والحكم والقرار.

وتقترح الدراسة إمكانية امتداد البحث العلمي لاختبار علاقات مالية محددة بدلا من الأرقام المطلقة للوقوف على قدرة المراجعين على التعامل مع الإجراءات المختلفة من الفحص التحليلي. ونقطة أخري ترتبط بالمعيار المصري (٢٤٠) الخاص بالفحص المحدود، فإنه يمكن ربط معلومات الفحص بالشكل المستخدم في هذا البحث بأنواع التقرير الثلاثة التي اقترحتها المعيار للوقوف على كيفية ربط المعلومات بكل نوع من الأنواع الثلاثة. كما تقترح الدراسة إمكانية استخدام أسلوب العلاقات الهيكلية في مشاكل المحاسبة والمراجعة من النوع التتابعي المركب كما في مشكلة هذا البحث.

وثمة توصية هامة في المجال المهني وهي ضرورة استكمال المعايير المصرية وخاصة معيار الإجراءات التحليلية لما لهذه الإجراءات من أهمية بالغة في إنجاز مهام المراجع المختلفة.

المراجع

أولا: مراجع بالغة العربية

١- القوانين والمنشورات

- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قانون سوق رأس المال.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.
- البورصة المصرية. ٢٠٠١. قواعد القيد والتداول والشطب.
- القرار الوزاري رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار معايير المراجعة المصرية.

٢- الأبحاث العلمية

- دكتور السيد السقا. ١٩٩٩. محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم الفترية: دراسة اختباريه في المحيط المهني المصري. *التجارة والتمويل*، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة طنطا. العدد الثاني.
- دكتور زكريا الصادق. ١٩٨٩. تحليل المخاطر المالية للوحدات الاقتصادية العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها باستخدام المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وتطبيقية. *التجارة والتمويل*، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة طنطا. العدد الثاني.
- دكتور عبد الوهاب نصر. ٢٠٠٠. مدي إلمام ووفاء مراقبي الحسابات في مصر بالمتطلبات المهنية للفحص المحدود. *التجارة والتمويل*، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة طنطا. العدد الأول.
- دكتور نجيب الجندي. ١٩٨٥. التنبؤ بالعجز المالي للمنشأة باستخدام البيانات المحاسبية المنشورة . *التجارة والتمويل*، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة طنطا. العدد الأول.
- دكتور نجيب الجندي. ١٩٨٥. نحو منهج متكامل للمراجعة التحليلية. . *التجارة والتمويل*، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة طنطا. العدد الأول.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية

American Institute of Certified Public Accpuntants.1975. Statement on auditing standard no. 10: *Limited Review of interim Financial Information.* AICPA, New York.

American Institute of Certified Public Accpuntants.1976. Statement on auditing standard no. 13: *Reports on Limited Review of interim Financial Information.* AICPA, New York.

American Institute of Certified Public Accpuntants.1979. Statement on auditing standard no. 24: *Review of interim Financial Information.* AICPA, New York.

American Institute of Certified Public Accpuntants.1981. Statement on auditing standard no. 36: *Review of interim Financial Information.* AICPA, New York.

American Institute of Certified Public Accpuntants.1992. Statement on auditing standard no. 56: *Analytical Procedures.* AICPA, New York.

American Institute of Certified Public Accpuntants.1992. Statement on auditing standard no. 71: *Interim Financial Information.* AICPA, New York.

Anderson, U. and L. Koonce. 1995. Explanation as a method for evaluating client-suggested in analytical procedures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Fall): 124-132.

Anderson, U. and L. Koonce. 1998. Evaluating the sufficiency of causes in audit analytical procedures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Spring): 1-12.

Asare, S. and A. Wriht. 1997. Hypothesis revision strategies in conducting analytical procedures. *Accounting, Organizations and Society* (November): 737-755.

Bahattacharjee, S., T. Kida, and D. Hanno. 1999. The impact of hypothesis set size on the time efficiency and accuracy of analytical review judgments. *Journal of Accounting Research* (Spring): 83-100.

Bedard, J. and S. Biggs. 1991a. Pattern recognition, hypotheses generation, and auditor performance in analytical task. *The Accounting Review* (July): 622-642.

Bedard, J. and S. Biggs. 1991b. Evaluating of management representation: the importance of domain-specific experience. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Supplement): 77-90.

Bierstaker, J., J. Bedard, and S. Biggs. 1999. The role of problem representation shifts in auditor decision processes in analytical

procedures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Spring): 18-36.

Bonner, S. and P. Lewis. 1990. Determinants of auditor expertise. *Journal of Accounting Research* (Supplement): 1-20.

Chen, Y. and R. Leitch. 1999. An analysis of relative power characteristics of analytical procedures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Fall): 35-69.

Chong, V. and K. Chong. 2002. Budget goal commitment and informational effects of budget participation on performance: a structural equation modeling approach. *Behavioral Research in Accounting.* (14): 65-86.

Cohen, J., G. Krishnamoorthy, and A. Wright. 2000. Evidence on the effect of financial and nonfinancial trends on analytical review. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Spring): 27-48.

Ettredg, M., D. Simon, D. Smith and M. Stone. 2000. The effect of the external ccount's review on the timing of adjustment to quarterly earnings. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Spring): 195-207.

Harper, M., J. Strawser, and K. Tang. 1990. Establishing investigation thresholds for preliminary analytical procedures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Fall): 115-133.

Heiman, V. 1990. Auditors' assessments of the likelihood of error explanations in analytical review. *The Accounting Review* (October): 875-890.

Heintz, J. and G. White. 1989. Auditor judgment in analytical review: some further evidence. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Spring): 22-39.

Hirst, d. and L. Koonce. 1996. Audit analytical review: a field investigation. *Contemporary Accounting Research* (Fall): 457-486.

Isaac, D. 1996. Discussion of Measuring cognitive effort during analytical review: a process-tracing framework with experimental results. *Auditing: A Journal of Practices & Theory* (supplement): 115-117.

Koonce, L. 1993. A cognitive characterization of audit analytical review. *Auditing: A Journal of Practices & Theory* (Supplement): 57-78.

McDaniel, L. and W. Kinney. 1995. Expectation formation guidance in auditor's review of interim financial information. *Journal of Accounting Research* (Spring): 59-75.

Miller, R. 1983. Compilation and review: standards' impact on risk. *Journal of Accountancy* (July): 60-74.

Mueller, J. and J. Anderson. 2002. Decision aids for generating analytical review alternatives: the impact of goal framing and audit-risk level. *Behavioral Research In Accounting* (14): 157-177.

O'Donnell, E. 1996. Measuring cognitive effort during analytical review: a process-tracing framework with experimental results. *Auditing: A Journal of Practices & Theory* (supplement): 100-110.

O'Donnell, E. 2002. Evidence of an association between error-specific experience and auditor performance during analytical procedures. *Behavioral Research In Accounting* (14): 179-195.

Pany, K. and O. Wittington. 2001. Research implications of the auditing standard board's current agenda. *Accounting Horizon* 14 (4): 401-411.

Rodgers, W. 1992. The effects of accounting information on individuals' perceptual processes. *Accounting, Auditing and Finance* (Winter): 67-95.

Securities and Exchange Commission. 1975. Note of Adoptions of Amendments to for 10-Q and Regulation S-X Regarding Interim Financial Reporting. *Accounting Series Release No. 177* (September), SEC New Yourk.

Urbancic, F. 1992. In reviews for interim financial information. *The National Accountant* (August): 38-13.

Wheeler, S. and K. Pany. 1990. Assessing the performance of analytical procedures: a best scenario. *The Accounting Review* (July): 557-577.

Wilson, A. and J. Colbert. 1989. Analysis of simple and rigorous decision models as analytical procedures. *Accounting Horizons* (December): 79-83.